جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة محاسبة مالية تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة: مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري – مستغانم)

مقدمة من طرف الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

رقيق شيماء وزروقي نور الهدى شاشوة فضلون

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	اللقب والاسم	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ مساعدة (أ)	جامعة
مشرفا ومقررا		أستاذ محاضر (ب)	جامعة
ممتحنا		أستاذ محاضر (أ)	جامعة

السنة الجامعية 2022-2021

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة لنيل شهادة الماستر علوم في العلوم الاقتصادية

شعبة : محاسبة مالية تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير.

القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري – مستغانم

مقدمة من طرف الطالبتين: تحت إشراف الأستاذ:

رقيق شيماء وزروقي نور الهدى شاشوة فضلون

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	اللقب والاسم	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ مساعدة (أ)	جامعة
مشرفا ومقررا		أستاذ محاضر (ب)	جامعة
ممتحنا		أستاذ محاضر (أ)	جامعة

السنة الجامعية: 2021- 2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الإهـــــداء

الحمد لله أولا والحمد لله ثانيا والحمد لله دائما وأبدا

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أمي وأبي وإخوتي

وأصدقائي وكل الأقارب

وكل من تعرف زروقي نور الهدى وإلى كل من ساعدوني وشجعوني.

الشكر والعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى والدي اللذان يساعداني كثيرا، إلى إخوتي اللذان ساندني في حياتي الدراسية ، كما أقدم الشكر إلى زميلتي في هذه المذكرة "رقيق شيماء"

وأشكر أستاذي المؤطر "السيد فضلون شاشوة" ، كما أقدم الشكر إلى مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم.

أخيرا أشكر كل من ساهم معي في إنجاز هذا العمل ماديا ومعنويا .

❖ الطالبة زروقي نور الهدى

الإهداء

الحمد لله أولا والحمد لله ثانيا والحمد لله أبدا ودائما.

أهدي جهدي المتواضع إلى والدي وأصدقائي

وكل من يعرف رقيق شيماء وإلى كل من ساعدوني وشجعوني.

الشكر والعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أمي وأبي وإخوتي وأقارب

ي كما أقدم الشكر إلى زميلتي في المذكرة "زروقي نور الهدى" وأستاذي المؤطر السيد "فضلون شاشوة"

كما أقدم الشكر إلى مؤسسة "ديوان الترقية والتسيير العقاري" لولاية مستغانم.

وأخيرا أشكر كل من ساهم معي في هذا العمل ماديا ومعنويا .

❖ الطالبة رقيق شيماء .

فهرس المحتويات

إهداء

الشكر والتقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

الملخص

مقدمة عامة 01

i. الجانب النظري

الـــفـصـــــل الأول : "القوائم المالية"

- تمهيد 06

1. المبحث الأول: القوائم المالية، الماهية المكونات المستخدمين 07

1.1. المطلب الأولى: تعريف القوائم المالية وخصائصها..... 07

1.2. المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية..... 12

2.المبحث الثاني: أهداف وأسس وإجراءات وعرض القوائم المالية 17

2.1.المطلب الأول: أهداف القوائم المالية 17

2.2. المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية والاعتبارات العامة والهامة لعرضه.....21

3. المبحث الثالث: القوائم المالية الأساسية حب المعايير المحاسبة الدولية.....25

3.1. المطلب الأول: القوائم المالية الأساسية حسب المعايير الدولية.....25

3.2. المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض.....33

- خلاصة الفصل.....35

الـــفـصـــــل الثاني : "التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية"

–تمهيد..... 37

1. المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي.. 38

1.1.المطلب الأول: تعريف التشخيص المالي ومهامه.. 38

1.2. المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة في التشخيص المالي وأهدافها 40

2. المبحث الثاني: مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية. 46

1.2. المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها.....47

2.2. المطلب الثاني: تصنيف أنواع المؤسسة الاقتصادية ووظائفها..... 50

3. المبحث الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية والقوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.....54

1.3. المطلب الأولى: أهداف المؤسسة الاقتصادية.....54

2.3. المطلب الثاني: القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.....57

- خلاصة الفصل. 61

ii. الجانب التطبيقي:

الفصل الثالث: دراسة حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري مستغانم..

– تمهيد. **63**

1. **المبحث الأول:** نبذة تاريخية حول ديوان الترقية والتسيير العقاري.....64

1.1.المطلب الأول: نشأة وتعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري 64

1.2.المطلب الثاني: مهام وعائدات ديوان الترقية والتسيير العقاري 65

2. المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي ومهمة التدقيق الداخلي في المؤسسة ومهام المدقق فيها.....66

2.1. المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....66

2.2. المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في المؤسسة ومهام المدقق فيها 67

3. المبحث الثالث: القوائم المالية وودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ديوان الترقية والتسيير العقاري.....71

3.1.المطلب الأول: القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.....71

3.2.المطلب الثاني: الميزانية العمومية الأصول والخصوم.....72

- خلاصة الفصل..... ..74

الخاتمة..... 75

قائمة المصادروالمراجع..... 78

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الخصائص النوعية للقوائم المالية.	10
02	المستخدمون للقوائم المالية و احتياجاتهم	13
03	المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة.	14
04	تحليل الحسابات المؤسسة	29
05	عناصر قائمة المركز المالي	30
06	الفرق بين المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة وداخلها.	33
07	الميزانية العامة للأصول	67
08	الميزانية العامة للخصوم	68

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	القوائم والتقارير المالية	09
02	الخصائص النوعية للقوائم المالية	11
03	مخطط قائمة المركز المالي	19
04	أهداف القوائم المالية	26
05	العلاقات بين التدفقات النقدية و تعاقب الميزانية	33
06	مخطط التحليل المالي	43
07	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	60

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه القوائم المالية في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية وطبيعة العلاقة بينهما خلال الاستعانة بدراسة الحالة.

يعتبر التشخيص المالي الخطة الضرورية للتخطيط المالي للمؤسسة بالاعتماد على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية.

كما تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا فعالا في التنمية الاقتصادية وهذا بتبيان أهدافها وتحديد وظائفها.

الكلمات المفتاح: القوائم المالية، التشخيص المالي، المؤسسة الاقتصادية

Résumé

Cette étude vise à connaitre le rôle que jouent les états financiers dans le diagnostic financier de l'institution économique et la nature de la relation entre eux à travers l'utilisation d'une étude de cas.

Le diagnostic financier est le plan nécessaire à la planification financière de l'organisation basée sur la planification financière de l'organisation basée sur les données qui apparaissent dans les différents états financiers.

L'institution économique joue également un rôle actif dans le développement économique, en clarifiant ses objectifs et en définissant ses fonctions.

Mots clés : états financiers, diagnostic financier, institution économique

مقـــــدمـــة عامة

تعد القوائم المالية الختامية لأي بنك أو مؤسسة مالية من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، حيث أن هذه المعلومات الختامية تساعد في اتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستفيدين منها على اختلافهم وتباين رغباتهم.

تعتبر المعلومات عنصر أساسي في مجال الأعمال، إذ لا يمكن لأي بنك تجاري أن يمارس نشاطه في غياب معلومات كافية عن العملاء والاستثمارات وحالة الاقتصاد وطبيعة البيئة المحيطة به وحجم المخاطر.

كما أن قدرة البنك على جذب العملاء وزيادة حجم الودائع لديه تعتمد على درجة الثقة من قبل العملاء في المعلومات الصادرة في تقاريره المالية، وكذلك بالنسبة لاستعداد البنك المركزي لدعم البنك في حالة تعرضه لأزمات مفاجئة، وأي خلل في عنصر الثقة في هذه المعلومات قد يكون لها آثار مدمرة على البنك، وقد تمتد آثارها إلى القطاع المصرفي بأكمله.

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمر ضروري، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ إقرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، وهناك عدة أدوات لتقييم أداء المؤسسة منها القوائم المالية والتي تعتبر من أهم الأدوات التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تزويد المؤسسة بالكم الكبير من البيانات المحاسبية كما أنها تعتبر مجموعة كاملة تتضمن الميزانية، حساب نتائج قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغير الأموال الخاصة والملاحق وعلى هذا الأساس للقوائم المالية دور كبير في المؤسسة لأنها تساهم في تقييم أدا ئها عن طريق التحليل المالي لهذه القوائم بمجموعة من المؤشرات والنسب المالية.

من خلال المداخلة حاولنا التطرق إلى أهم المفاهيم ذات الصلة بالوظيفة المالية بالمؤسسة ودورها وأهميتها في نشاطها والطرق والآليات المعتمدة في عملية التشخيص المالي، وكيف تستغل هذه المؤسسات الموارد المالية أحسن استغلال، باعتمادها طرق عديدة ومتعددة على رأسها الرافعة المالية التي تساعد وبشكل كبير في إحداث توازنات مالية بالمؤسسة.

مقدمة عامة:

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح الإشكال التالي:

هل القوائم المالية وحدها كفيلة لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة؟

ماهي المؤسسة الاقتصادية وما هو دور التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و الوصول يمكن طرح الفرضيات التالية

1- تعتبر القوائم المالية عنصر أساسي في المؤسسةالاقتصادية.

2- يعتبر التشخيص المالي وسيلة ضرورية لتسيير المؤسسة الاقتصادية

مبررات اختيار الموضوع:

1- أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية

2- أهمية التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

3- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع.

أهمية البحث:

- إن أهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في التشخيص المالي ودوره في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت اهتمام كبير في ميدان تسيير المؤسسة

أهداف البحث:

1- إبراز أهمية القوائم المالية في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

2- التعرف على التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

منهج البحث:

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي والوصفي وذلك بالاعتماد على المراجع الخاصة للقوائم المالية والتشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية بالإضافة إلى دراسة حالة تطبيقية عن مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري"مستغانم".كنموذج لذلك.

أدوات البحث:

اعتمدنا في دراستنا على:

الكتب المتخصصة في مجال هذا البحث.

الأطروحات والمذكرات الجامعية.

مواقع الانترنت

معلومات من مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، مستغانم.

الفصل الأول:

القوائم المالية

تمهيد:

تعد القوائم المالية الختامية لأية مؤسسة الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية ،والهادفة إلى تصنيف و قياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة ، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الح الية أو المستقبلية ،و على الرغم من تعدد و تنوع مصادر المعلومات حول المنشات الاقتصادية إلا إن التقارير المالية الختامية تحتل المركز الأول من بين هذه المصادر ،وذلك لعدة أسباب أهمها :

01.مصداقية هذه القوائم وما تحتويه من معلومات، حيث تتم مراجعتها من قبل محاس ب قانوني لإجازتها قبل النشر.

02.التكلفة البسيطة المتكبدة جزاء الحصول على هذه التقارير مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات.

إلا أن من ابرز المشاكل التي تواجهها الفئات المستخدمة للمعلومات المالية السنوية في أنها لا تلبي المتطلبات المختلفة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود بعض نواحي القصور في هذه البيانات من حيث اشتمالها على المعلومات الملائمة و هي تلك التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم المختلفة ، و قد يكون سبب مثل هذا القصور تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية ، أو قد يكون بسبب عوامل أخرى أهمها تكلفة إعداد هذه المعلومات المالية أو تعارض المصالح فيما بين الإدارة من جهة أخرى .

و تبقى القوائم المالية الختامية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية في الحكم على سلامة وضعها المالي و مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، و الوسيلة الرئيسية لأطراف مختلفة في عملية ترشيد اتخاذ القرارات المختلفة.

المبحث الأول: القوائم المالية: الماهية، المكونات، المستخدمين

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات أو التقارير لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة و من داخلها ، حيث تهتم المحاسبة المالية كنظام فرعي لنظام المعلومات المحاسبية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية ، التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجين ، هذا بالإضافة إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة . و تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون و المقرضون و المحللون الماليون و غيرهم من الأطراف المهتمة بآمر المنشاة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمنشاة لان القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن نتيجة نشاط المنشاة خلال فترة مالية سابقة ، و تعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي ، فهي عرض منظم للبيانات و المعلومات المالية التي تقدم للمستفيدين منها بمختلف تخصصاتهم و مستوياتهم ،بما في ذلك من لهم قدرة محدودة على فهمها .

أن العلاقة بين القوائم المالية الأساسية .الميزانية العامة و قائمة الدخل و قائمة التغير في حقوق الملكية و حتى قائمة التدفقات النقدية .مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض ، كما أنها مكملة لبعضها البعض ، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية.

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية وخصائصها

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين ،فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في الشركة ، ولكي تعتبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للشرك ة ، و ضمان وصول المعلومات بشكل دقيق و ملائم للفئات المستخدمة ، و مساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات بشكل كفء ، لابد أن تتميز بمجموعة من الخصائص .

أولا: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية نذكر منها :

" تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية ، و على الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادرة خارج السجلات المحاسبية"[1]

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية2005، ص35.

كما إنا يمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشاة و أدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئ ات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة و تساعد أصحاب المنشاة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لموارد المنشاة.

حيث تشكل القوائم المالية احد المصادر الرئيسية للمعومات و ذلك بعد أن يتم تدقيقها من قبل المدقق الخارجي ليتم الاعتماد عليها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية من قبل مستخدميه.[1]

كما تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشاة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و هذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

يمكن القول أن تقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشمل على معلومات مالية و غير مالية ، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة ، والقوائم المالية هي جزء من التقارير المالية ، حيث هناك بعض المعلومات المهمة التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية، و تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

تشمل التقارير المالية بخلاف القوائم المالية العديد من الأشكال مثل : خطاب رئيس مجلس إدارة الشركة الموجهة للمساهمين و المستثمرين المحتملين وغيرهم، و توقعات و تنبؤات الإدارة و بخصوص نشاطا لشركة المالي و المستقبلي...الخ، بينما القوائم المالية فتمثل جزءا من عملية إعداد و إصدار التقارير المالية، والشكل التالي يوضح ذلك :

[1] سمير محمد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارالعربية، 2000، ص20.

الشكل 01: القوائم و التقارير المالية.

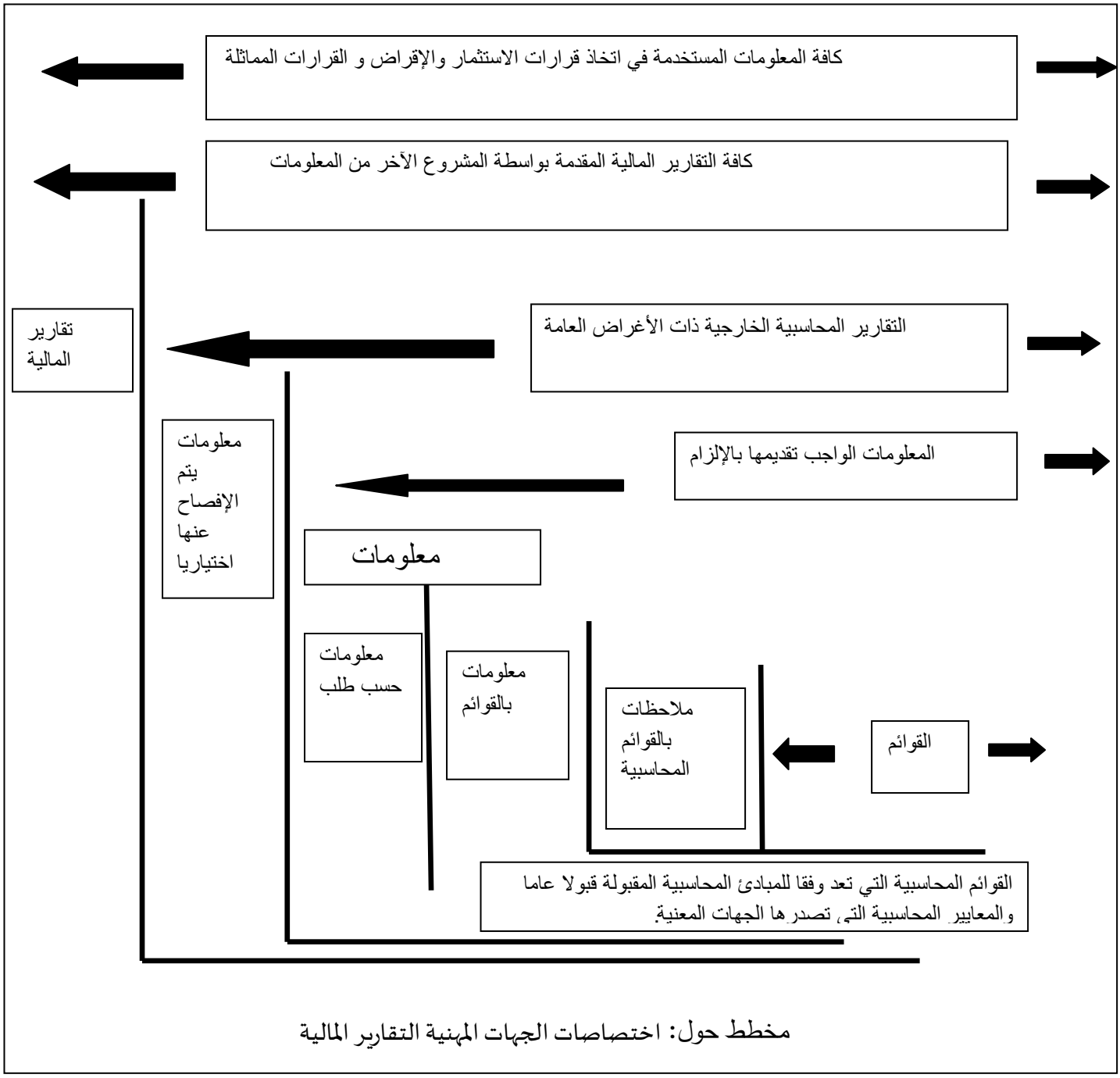

مخطط حول: اختصاصات الجهات المهنية التقارير المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 48.

ثانيا : الخصائص النوعية للقوائم المالية

تتمثل القوائم المالية الرئيسية في كل من قائمة المركز المالي ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، و لزيادة منفعتها ترفق هذه القوائم بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية ، و لكي تعبر هذه القوائم عن مدى صدق نتائج الأعمال و المركز المالي لا بد أن تمتاز بمجموعة من الخصائص ، و قد نصت عليها لجنة معايير المحاسبة الدولية .[1]

01. الخصائص النوعية للقوائم المالية :

هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة و عادلة، [1] و تتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في :

الجدول 01: الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم والاستيعاب	الملائمة أو الدلالة	المصداقية و العدالة	القابلية للمقارنة
-لا تكون معقدة. -يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية و من السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	-حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة و ذات منفعة لصناع القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيها يخص المركز المالي و الأداء ، و تعتبر مهمة إذا كان هدفها و تعريفها يؤثر على القرار. -تساعد على تقييم الماضي و الحاضر و المستقبل، و كذلك تمكنهم من التأ كد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	-يجب أن تكون موثوقا فيها و يعتمد عليها، و يجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة و التحيز، و تعتبر بصدق عنه من عمليات و أحداث. -أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، و تعتبر عن المركز المالي بشكل عادي.	قابلة للمقارنة عبر الزمن من اجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء و مقارنتها مع القوائم المالية لمنشات أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية و التغيرات الحاصلة في المركز المالي .

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 49.

[1] سمير محمد الشاهد، مرجع سبق ذكره، ص8.

كذلك نقوم بتوضيح الخصائص النوعية للقوائم المالية من خلال هذا الشكل.

الشكل 02: الخصائص النوعية للقوائم المالية.

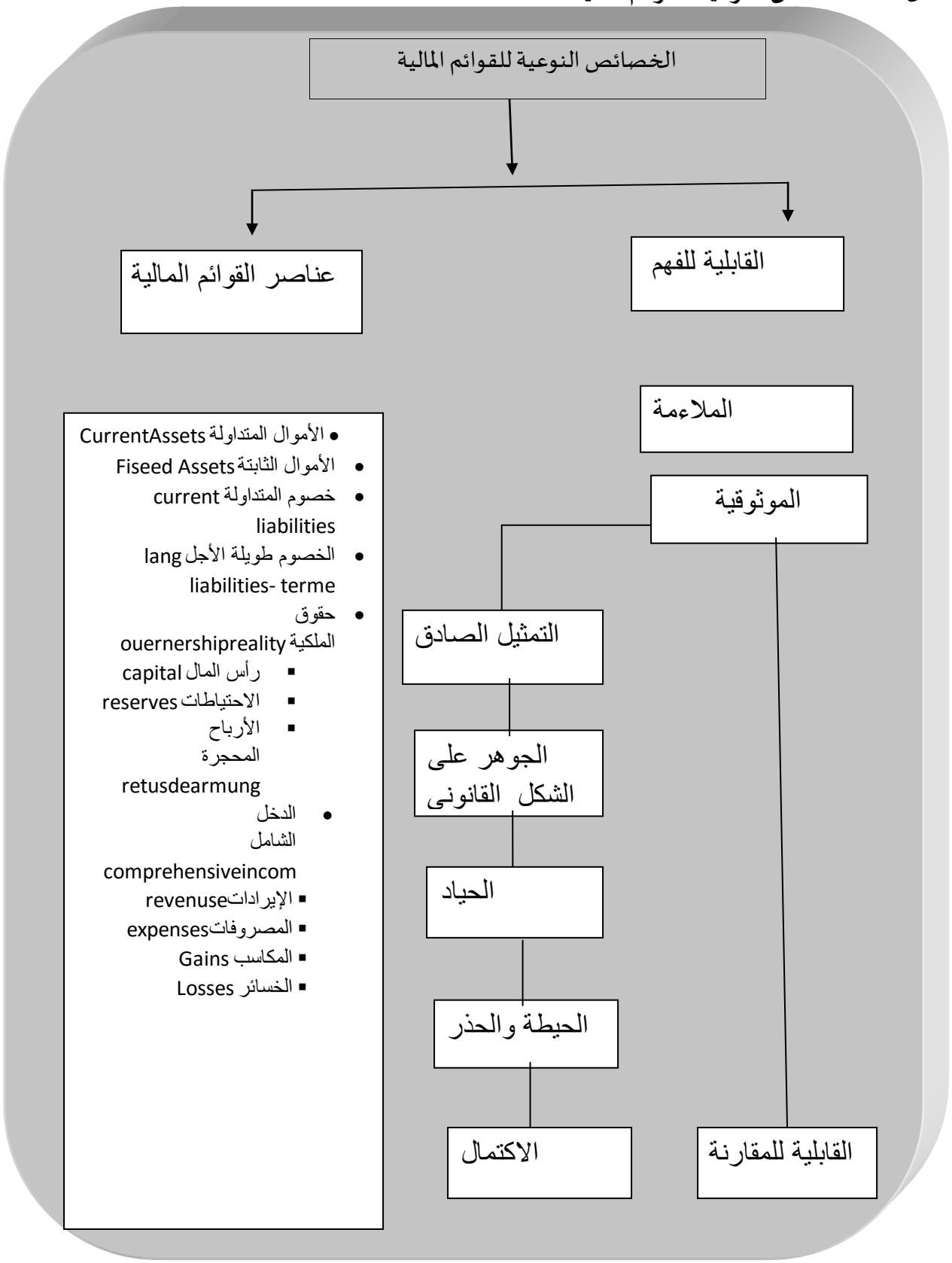

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص50.

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

يستخدم بيانات و معلومات القوائم المالية و مرفقاتها عدد كبير من المستفيدين داخل و خارج الوحدة الاقتصادية ، حيث يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمنشات و معرفتهم بها ، كما يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية ، حيث أن المستفيدين الخارجين ليست لهم سوى القوائم المالية كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه في الحكم على المركز المالي للوحدة الاقتصادية و مقدرتها على تحقيق الأرباح حاليا و مستقبلا ، و درجة نمو وتطور هذه الوحدة و تحسي ن النتائج أعمالها من سنة إلى أخرى ، و يعتبر سوق الأوراق المالية و المستثمرين و المصارف و الموردون و الدائنون و الموظفين و الإدارة و العمال و المحاسبين الماليين و الاقتصاديين و المستشارين و السماسرة و ضامن الاستثمار و المحامين و السلطات الضريبة و الهيئات التنظيمية و المشرعين و الصحافة المالية ووكالات التقارير و الباحثين من أهم المستخدمين أو المستفيدين من القوائم المالية ، و كل مجموعة لها مصالحها الخاصة و لها وجهة نظرها الخاصة و تركز على البيانات معينة تعنيها أكثر من غيرها في هذه القوائم .[1]

أولا:تقسيم المستخدمون حسب المصلحة

لقد تم تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رأسيين، حيث القسم الأول يحتوي على مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع أما القسم الثاني فانه يظم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة و قد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

[1] طارق عبد العال حماد،مرجع سابق، ص10.

الجدول 02: المستخدمون للقوائم المالية و احتياجاتهم

المستخدمون	احتياجات المستخدمين
ذوي المصلحة المباشرة: [الحالتين و المحتملي] قصيرة و طويلة الأجل	(1)القياس الشامل للأداء: ا- مقياس مطلقة ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير (2) تقييم أداء الإدارة: ا-الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد ب- المسؤولية القانونية
ذوي المصلحة غير المباشرة	(3) التوقعات المستقبلية: ا- الأرباح ب- التوزيعات و الفوائد ج- الاستثمارات د- التوظيف (4) الحكم على المركز المالي : ا- تقييم السير المالي ب- تقييم درجة السيولة ج- تحديد درجة المخاطرة و عدم التأكد (5)تخصيص الموارد: (6) تقييم الديون و حقوق الملكية (7)تقييم الالتزام باللوائح و القوانين (8) تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية و خدمة البيئة و الاقتصاد القومي

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 54.

ثانيا: تقسيم المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة:

ولقد تم تلخيصهم في الجدول التالي:

الجدول3: المستخدمون حسب طبيعة المعلومة المطلوبة.

المعلومة المستعمل	نتائج المؤسسة	تقييم التسيير	أفاق المؤسسة	تقييم المخاطر	التوازن المالي	تقييم السيولة	مقارنة بين المؤسسات	احترام القوانين	تطوير مساهمة المجتمع
المستثمرون	+	+	+	+	+	+	+	+	+
المقرضون	+	+	+	+	+	+			
مكاتب الإشارة	+	+	+	+	+	+	+		
الزبائن			+	+	+	+			
الموردون				+	+	+			
مصالح الضرائب	+					+			
عامة الناس	+								
المجموع	05	03	04	05	05	06	02	02	02
الترتيب	02	06	05	02	02	01	07	07	07

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 55.

ثالثا : الأطراف المستخدمة للقوائم المالية للبنوك

بالنسبة للبنوك يمكن تقسيم المستفيدين المالية كالتالي:[1]

01.المدعون و المقرضون:

المساهمون:ئع و السندات يحصلون على عوائدهم التي تظل مقيدة بسعر الفائدة المحدد في العقد أو الصك ، إلا انه واجه المصرف خسائر أو ظروف سيئة فان اصل الوديعة أو القرض و فوائده يتعرضان للخطر ، وبالتالي فإن القوائم المالية [قائمة المركز المالي] تمكن المودعين و المقرضين من التعرف على المركز المالي للبنك و ربحيته و المخاطر بإعماله قبل إيداعهم الأموال فيه أو الاكتتاب في السندات التي يطرحها للجمهور.

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2001، ص(05-25).

المساهمون:

يعتبر المساهمين أكثر الأطراف المرتبطة بالبنك عرضة للمخاطر ، في نفس الوقت أكثر الأطر اف التي تجني مكاسب في حالة نجاح البنك ، لذلك يحتاج المساهمون الحاليون و المرتقبون إلى معلومات بصفة مستمرة ليتمكنوا من تقييم فرصة الاستثمار المتاحة و المفاضلة بين البدائل الاستثمارية و اتخاذ قراراتهم المتعلقة بتوظيف مواردهم بصورة ناجحة .

الإدارة:

يمكن للإدارة من خلال القوائم المالية مراقبة و مسايرة وضع البنك دائم التغيير ،حيث تجري عملية التحليل بصفة مستمرة نظرا لقدرتها اللا محدودة في الإطلاع على السجلات المحاسبية الداخلية وغيرها لتمكنها من الرقابة على أعمال البنك .

04.الجهات الحكومية:

هنا البنك يقدم بصفة دورية و مستمرة معلومات للجهات الحكومية و على رأسها البنك المركزي لتمكينه من القيام بدوره الرقابي و الإشرافي على أكمل وجه.

05.مراقب الحسابات:

يحتاج المراقب الحسابات إلى الحصول على كافة المعلومات و الإيضاحات الكافية لإبداء رأيه الفني المحايد على مدى إظهار القوائم المالية للبنك لكافة الحقائق والمعلومات بعدالة و موضوعية ، وأنها قد أعدت في ضوء المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، ويمثل تقرير المراقب الحسابات عنصر ثقة وتأكيد للقوائم المالية التي يعدها البنك .[1]

في الأخير نقول أن القوائم المالية ذات أهمية كبيرة للعديد من الطوائف المختلفة المستخدمة لها، وعلى قدر دقة البيانات و المعلومات التي تحويها هذه القوائم تكون دقة القرارات التي تصدرها الطوائف المختلفة المستخدمة للقوائم المالية.[2]

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص14.

[2] أطروحة ن إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيقتخصص علوم الاقتصاديةجامعة فرحات عباس-سطيف- ص100.

ولهذا يجب أن تعد القوائم المالية على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، والذين ليس لديهم السلطة للحصول على معلومات و هم المستثمرون و الدائنين.

حيث يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد و عرض القوائم المالية للمن شاة ، [1] و الإدارة كذلك مهتمة بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية ، حتى و إن كانت قادرة على الوصول إلى المعلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في قيام بالتخطيط و اتخاذ القرارات و مسؤوليات الرقابة ، حيث تستطيع الإدارة تحديد شكل و محتوى هذه المعلومات ، و على أي حال فان القوائم المالية المنشورة مبنية على المعلومات التي يستخدمها الإدارة حول المركز المالي ، والأداء و التغيرات في المركز المالي للمنشاة.

إن عدم تجانس و عدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل مضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم ، فمثلا يهتم المستثمرون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشاة من ناحية قدرتها على توليد تدفقات نقدية جيدة بالنسبة للمقرضين والموردين فان المنشاة هي مصدر النقدية لهم ، في شكل توزيعات أرباح و فوائد وربما في شكل زيادة في الأسعار السوقية للأسهم ، و كذلك إعادة سداد القروض و سداد ثمن السلع و الخدمات و الرواتب و الأجور ، كما يهتمون بقدرة المنشاة على توليد تدفقات نقدية جيدة و المقدرة المالية للمنشاة على الوفاء بالتزاماتها ، و تعتمد الإدارة للحكم على قوة و ضعف المركز المالي و الإنتاجي للمنشاة ، فالتقارير المالية وتقارير التشغيل لها أهمية كبرى لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال المشروع و رسم سياسته طبقا لأهداف محددة مقدما و الرقابة على أعماله ، أما بالنسبة للموظفين و العمال فأنهم يركزون اهتمامهم على مقدار اطمئنانهم على وظائفه م و هذا يجعل كل موظف (حالي أو مستقبلي) يهتم بجمع معلومات عن مستقبل المنشاة التي يعمل فيها أو سيعمل فيها مستقبلا . أما إدارة المنشاة التي تعتبر الطرف المسؤول عن إعداد البيانات فأنها تنظر من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدققي الحسابات ، و ينظر رجال الأعمال من زاوية تختلف عن تلك التي تنظر من خلال جهات الرقابة و الإشراف ، و بالنهاية ينظر كل طرف بحسب الاتجاه الذي يحقق هدفه ومصلحته ، حيث ترتبط منفعة المعلومات من وجهة مستعمل معين بمقدار ارتباطها بمواضيع ذات أهمية للمنتفع .

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية،الجزء الأول، عرض القوائم المالية2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر2003، ص73.

المبحث الثاني : أهداف و أسس و إجراءات وعرض القوائم المالية

المطلب الأول: أهداف القوائم المالية

تهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي و أداء المنشاة و التغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة ، لذا تنشا أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية ، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين ، و تمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشاة على توليد التدفقات النقدية جيدة ، و يتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين و الدائنين كمرجع يرتكزون عليه .

و من اجل ما تم ذكره فان تحديد أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام، تتطلب الإلمام بالمقومات التالي:

*حصروا تعيين المستخدمين الخارجين الرئيسيين للتقارير المالية.

*تصنيف المستخدمين الخارجين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية.

*تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين، مع تحديد و توضيح الجزء المشترك منها؛
*البحث عن المراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات.

*أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية.

تنحصر أهم أهداف القوائم المالية فيما يلي:

*الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشاة و التي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.

*تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات و الأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشاة و قدرتها على تحقيق التدفقات النقدية و سداد التزاماتها و توزيع الأرباح على المساهمين ؛[1]

* تقييم قدرة المنشاة على استخدام أموالها و تحقيق أهدافها و تقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها ، الأمر الذي يعتبر مؤشرا على قدرة المنشاة على مواجهة منافسيها والحفاظ على بقائها و استمراريتها .[2]

[1] رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلىالمعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية2005، ص145.

[2] طارق عبد العال حمادن ج1 ، موسوعة معايير المحاسبةعرض القوائم المالية-مرجع سابق، ص(75-76).

*تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز الما لي و أداء المنشاة و التغيرات في المركز المالي لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية[1].

*توفير الحاجات العامة لمعظم مستخدمي القوائم المالية و مع ذلك فهي لا توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لان هذه القوائم تعكس فقط إلى كبير الآثار و العمليات السابقة.[2]

أشارة لجنة معايير المحاسبة الدولية إلا إن أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة و إنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية و القانونية و السياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم ، و على ضوء ذلك حددت عددا من أهداف القوائم المالية أهمها مايلي :

*توفير المعلومات تلاءم المستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية و منح القروض المالية .

*وذلك من خلال دراسة و تقويم درجة سيولة الوحدة الاقتصادية و قدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أم طويلة الآجل [قائمة التدفقات النقدية] .

*يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية و حقوق الغير و أية التزامات أخرى بالإضافة إلى اثر العمليات و الأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق [قائمة المركز المالي].

*يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد و كيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة أية معلومات تفيد في تقييم الأداء و التنبؤ بالأرباح في المستقبل.

تمثل القوائم المالية للمنشاة عرضا هيكليا ذات طابع مالي لمركزها المالي و ما أنجزته من معاملات . وتهدف القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى توفير المعلومات عن المركز المالي و نتائج النشاط و التدفقات النقدية التي تفيد قطاعا عريضا من مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار ، كما تساعد أيضا في إظهار نتائج استخدام الإدارة للموارد المتاحة لها [3]، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لمنشاة و خاصة توقيت و احتمال توليد هذه التدفقات النقدية .

و يمكن تلخيص أهم أهداف القوائم المالية في ثلاثة رئيسية هي [4]:

[1] يحي محمد أبو طالب، معايير التقارير الدولية نظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على المعايير الدولية، شركة، مرجع سابق، ص98.
[2] عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق 164.
[3] رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من مبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص146.
[4] طارق عبد العال حماد، ج1 ، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية مرجع سابق، ص75-76.

01. تكون مفيدة للمستخدمين والدائنين الماليين المرتقبين والمستخدمين الآخرين في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان و ما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد.

02.تساعد المستثمرين و الدائنين الماليين المرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار و توقيت و درجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيع أو الفوائد أو تلك المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية .

03.تتعلق بالموارد الاقتصادية للمنشاة و المطالبات على هذه الموارد و عن أثار المعاملات و الأحداث و الظروف التي تؤدي لتغير المنشاة والمطالبات عليها .ويمكن تبيين الأ هداف من نشر التقارير و ا لقوائم المالية في الشكل الموالي:

الشكل03: أهداف القوائم المالية

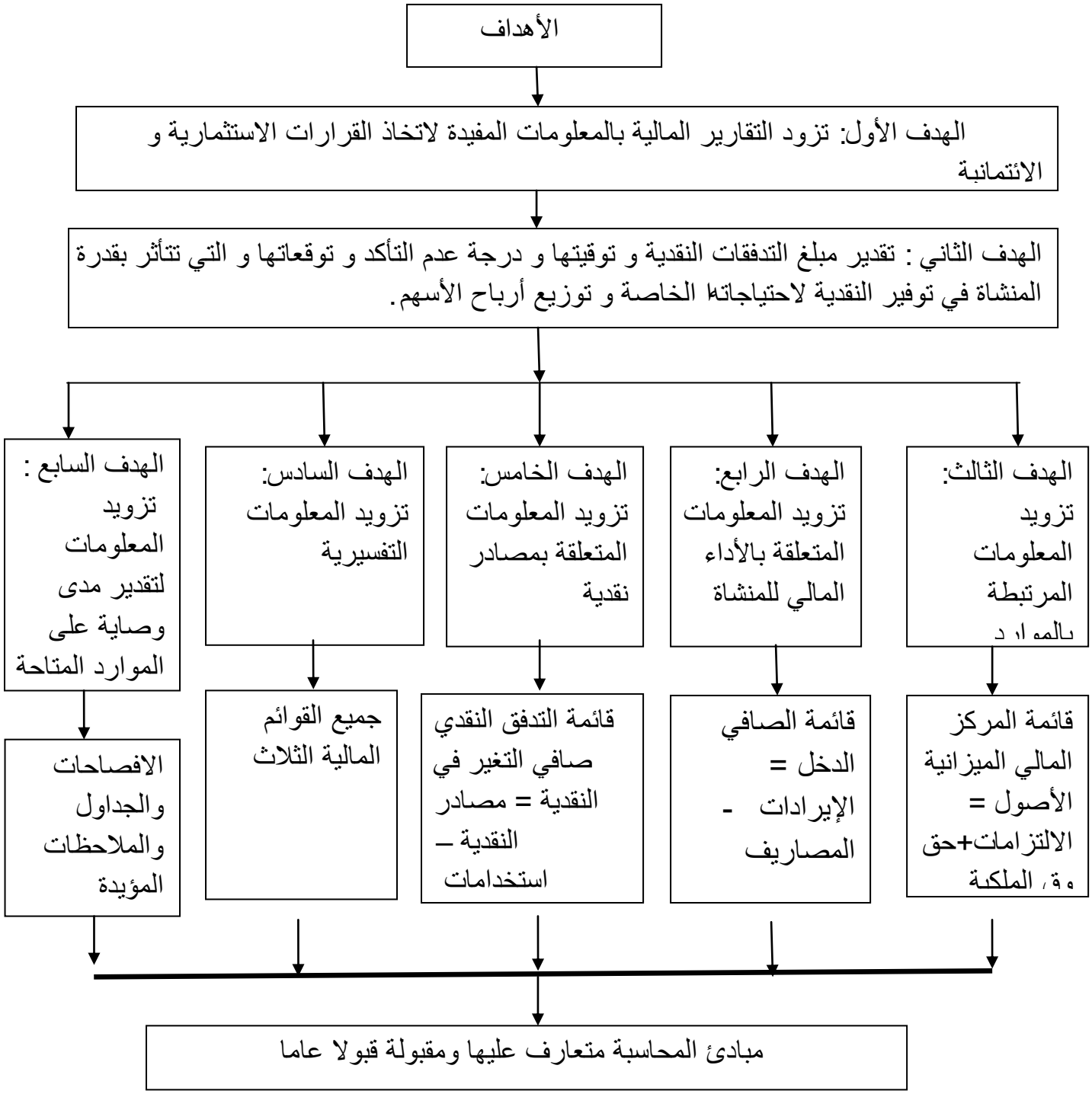

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 52.

المطلب الثاني: أسس إعداد القوائم المالية و الاعتبارات العامة و الهامة لعرضه

لقد أولت معايير المحاسبة الدولية التي أصدرتها لجنة معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة ، باعتبارات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و إعداد القوائم المالية ، حيث كانت اللجنة عند نشرتها تركز على طريقة العرض و الإفصاح البيانات المالية أكثر من اهتمامها بطرق القياس و الاعتراف ، و بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي (1) " عرض البيانات المالية " و المعيار المحاسبي الدولي (30) " الإفصاح عن البيانات للمصارف و المؤسسات المالية المتشابهة " ، تم تخصيص في كل من المعايير الأخرى الصادرة عنها قواعد خاصة بالإفصاح عن المعلومات التي تخص الموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير .

حيث يهدف المعيار المحاسبي الدولي (1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام و ذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس المؤسسة و ذلك عبر الفترات المالية المتتالية ، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين القوائم المالية لمؤسسة من المؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال ، و حتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوي على معلومات و بيانات ملائمة وذات مصداقية و موثوقية.

و بناءا عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتخلص فيما يلي:[1]

- تحديد الأسس الواجب إتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام .

- التأكيد على توفر خاصية المقارنة بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر القنوات المالية المتتالية و المقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.

- تحديد الإطار العام لإعداد و عرض القوائم المالية، و تحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس و الإفصاح عن عمليات دقيقة و محددة ، بل تركت هذه التفاصيل للمعايير الأخرى .

وينطبق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع بما في ذلك المصاريف و شركات التامين، لكن هنالك متطلبات إضافية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى تتناسب مع متطلبات هذا المعيار، ورد ذكرها في معيار المحاسبة الدولي رقم (30).

حددت معايير المحاسبة الدولية بشكل مفصل متطلبات العرض العادل للبيانات المالية التي تعدها الشركات ، و يعد المعيار الأول المعيار الذي حدد الاعتبارات العامة والشاملة لعرض القوائم المالية و الإرشادات الخاصة

[1] محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص20.

بمكوناتها ، كما أن هذا المعيار أهمية كبيرة فيطريق معالجة موجودات و التزامات و حقوق الملكية للمنشاة ، و طريقة الإفصاح و إعداد القوائم المالية في مختلف المنشاة ، و صدر هذا المعيار في أفريل 1974 ، و أجريت عليه تعديلات كباقي المعايير الصادرة و كان آخر تعديل في سنة 2005 ،[1] فقد صمم أصلا لتحسين نوعية المعلومات المالية المعروضة ، إي يهدف إلى بيان الأساس لعرض البيانات المالية ذات الغرض العام ، و ذلك لضمان إمكانية المقارنة مع البيانات المالية الخاصة بالمشروع للفترات السابقة و البيانات المالية للمشاريع الأخرى .

أولا : أسس إعداد القوائم المالية.

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) على عدة أسس و اعتبارات عامة يجب الانطلاق منها عند إعداد القوائم المالية، وهي:

01.العرض العادل و تطبيق المعايير المحاسبية :

يجب أن تعرض القوائم المالية بشكل عادل المركز المالية و الأداء المالي و التدفقات المالية للمنشاة ، وفي حالات نادرة جدا قد تجد الإدارة أن تطبيق متطلبات احد المعايير سوف يكون مضللا ، و نجد انه من الضروري مخالفة هذا المتطلب حتى تستطيع أن تحقق إفصاحا عادلا ، و في هذه الحالة يجب على المنشاة الإفصاح كما يلي :

ا- إن الإدارة قد توصلت إلى إن القوائم المالية تعرض بشكل عادلا لمركز المالي للمنشاة و أداءها

المالي و تدفقاتها النقدية ؛

ب – أن الإدارة قد طبقت في كافة النواحي المادية المعايير المحاسبية الدولية فيما عدا أنها خرجت عن معيار معين من اجل تحقيق إفصاح عادل؛

ج – تحديد المعيار الذي خالفته المنشاة و طبيعة هذه المخالفة بما في ذلك المعاملة التي يتط لبها ذلك المعيار مع ذكر السبب الذي يجعل هذه المعاملة مضللة؛

د – الأثر المالي لهذه المخالفة على صافي ربح أو خسارة المنشاة أو على الأصول و الخصوم أو حقوق المساهمين و التدفقات النقدية لكل فترة معروضة .

02.السياسات المحاسبية:

السياسات المحاسبية هي المبادئ و الأسس والأعراف و القواعد و الممارسات المحددة التي تتبناها المنشاة في إعداد و عرض القوائم المالية.

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص165.

حيث يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يكونوا على دراية بالسياسات المحاسبية المتبعة بواسطة المنشاة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة، لذلك يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحا واضحا لكافة السياسات المحاسبية التي استخدمت في إعدادها.[1]

03.فرض استمرارية المنشاة :

إعداد التقارير و القوائم المالية على أساس المنشاة مستمرة ، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما لتصفية المنشاة أو التوقف عن المتاجرة ، و ليس إمامها بديل واقعي سوى أن تفعل ذلك عندما تكون الإدارة على علم أثناء على البقاء كمنشاة مستمرة ، فانه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد

04.المحاسبة على أساس الاستحقاق :

يتم الاعتراف بالعمليات و الأحداث عند حدوثها [وليس عند استلام أو سداد النقدية و ما في حكمها] ، أي يتم الاعتراف بالإيرادات عند اكتسابها كما يتم الاعتراف بالمصروفات عند استحقاقها بصرف النظر عن التحصيل أو السداد النقدي ، بحيث تستفيد كل فترة مالية بما يخصها من إيراد و تتحمل بما يخصها من أعباء .

05.مبدأ ثبات العروض:

عند تغيير أي سياسة محاسبية في السنة المالية، يجب الإشارة إلى ذلك في إيضاحات القوائم المالية المتممة للقوائم المالية، من ناحية الأسباب و اثر هذا التغيير على القوائم المالية.

06. مبدأ الحيطة و الحذر:

قد يواجه المحاسبون عند إعداد القوائم المالية حالات من ع دم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف، مثل الديون لمشكوك فيها، تقدير العمر الإنتاجي للمعدلات و الأصول، عدد المطالبات و الكافلات التي يمكن أن تحدث.

يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها من خلال ممارسة الحيطة وا لحذر عند إعداد القوائم المالية ، أي تبنى درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد ، و لا ينتج عنها تضخم للأصول و الدخل أو تقليل الالتزامات و المصروفات .

07. القابلية للمقارنة :

[1] طارق عبد العال، مرجع سابق، ص21.

يجب الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، و في حالة تغير أرقام المقارنة يجب الإشارة إلى ذلك في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ثانيا: الاعتبارات العامة و الهامة لعرض القوائم المالية

حدد المعيار المحاسبي الدولي الأول بعض الاعتبارات التي تضمن عدالة العرض في القوائم المالية يمكن ذكر بعضها :

01. تحديد الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية ، و ذلك لأهمية وجود هذه الجهة للرجوع إليها عند طلب أي توضيحات ، إضافة إلى أن وجود هذه الجهة المسؤولة يزيد الثقة في المعلومات المقدمة ؛

02. ضرورة اختيار السياسات المحاسبية التي تعكس نتائج الأعمال بشكل صحيح و تمثل جوهر الأحداث المالية؛

03. ثبات عرض و تصنيف عناصر القوائم المالية من فترة مالية أخرى، لتوفير إمكانية إجراء مقارنة لنتائج أعمال الشركة خلال فترات زمنية متعاقبة، ولا تخرج الشركة من التصنيف المعهود إذا طلب معيار محاسبي دولي آخر إجراء تغيير؛

04. تحديد مستوى التجميع أو التفصيل في عرض القوائم المالية ، و ذلك استنادا إلى مفهوم الأهمية النسبية للبند [تفصيل للبند المهم و تجميع بنود اقل أهمية مع بنود أخرى] ، و يعتبر بندا مهما إذا كان حذفه أو عدم الإفصاح عنه سيؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين و تختلف أهمية البند على حسب طبيعة عمل و حجم نشاط الشركات ؛[1]

05. منع إجراء أي مقاصة بين بنود الدخل والمصروفات، ما لم يسمح معيار محاسبي أخر أو كانت بنود الدخل و المصروفات المتعلقة بها لا تتمتع بأه مية نسبية و فق ذكره سابقا.

06. أن إجراء مقاصة على أسس غير موضوعية قد يؤثر أو يغير في عملية اتخاذ القرار بإخفائه معلومات مهمة بإظهار الصافي فقط .

07. ضرورة تقديم القوائم المالية لفترة سابقة مع القوائم المالية الحالية لإظهار تطور الشركة وإجراء المقارنة.

مما سبق نلاحظ أن المعايير الدولية ساهمت في تطوير محتوى القوائم المالية، و قد ركزت على خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية مع مراعاة الاعتبارات العامة عند التقديم.

[1] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص22.

المبحث الثالث: القوائم المالية الأساسية حسب المعايير المحاسبية الدولي ة وعلاقة القوائم المالية ببعضها البعض

المطلب الأول: القوائم المالية الأساسية حسب المعايير المحاسبية الدولية

كان هدف و اهتمام مستخدمي القوائم المالية مركزا على الدخل و على ربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ القرار، لكن في الآونة الأخيرة بدا الاهتمام يتوجه إلى سيولة و قدرة المنشاة على توليد النقدية ، فتحول بذلك الاهتمام من الاهتمام بقائمة الدخل إلى الاهتمام بقوائم ما لية أخرى مثل قائمة المركز المالي و التدفقات النقدية ، [1] حيث كانت غايات البيانات تقصر على تزويد معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول الوضع المالي و نتائج الأعمال و التغيرات في الوضع المالي ، و كذلك لإظهار نتائج إدارة الشركة و مساءلتها عن مواردها الم الية، و يجري العمل على تغير هذه الأهداف لتشمل تقييم المبالغ و الأوقات و عدم التيقن للتدفقات النقدية المستقبلية ، من اجل الوقوف على قدرة الشركة على توليد صافي تدفقات نقدية تحقق عوائد للمستثمرين و الدائنين ، و تشمل أيضا تقديم معلومات حول الموارد الاقتصادية و الالتزامات المقابلة لهذه الموارد ، و المعلومات التي لها تأثير على العمليات و الأحداث ، و الظروف التي أدت التي تغيير الموارد و الالتزامات ، بالإضافة إلى تقديم معلومات مفيدة حول الاستثمار و العمليات الأخرى .

و لقد تعارضت الآراء حول أي من القوائم المالية أكثر أهمية ، فمن المحاسبين من يرى أن قائمة الدخل تعتبر أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالأرباح المستقبلية ، فالأرقام الفعلية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل ، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة .

و يرى البعض الأخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم ، لأنها تعكس حقيقة مركز المنشاة المالي ، كما أنها تمثل الموارد المتاحة لسداد الالتزامات اتجاه الدائنين ، و هناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي الأكثر أهمية حيث يستطيع مستخدمو البيانا ت المالية تقييم مدى قدرة المنشاة على إجراء توزيعات للإرباح و مقابلة متطلبات التوسع و الاستثمار .

و تبقى القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالإطراف المهتمة بأنشطة المنشاة ، فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة ، وما حققته من نتائج ، و تلتزم المنشاة على اختلافها بإعداد أربعة قوائم أساسية هي :

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، مرجع سابق، ط7.

1. قائمة المركز المالي :

* قائمة الدخل .

* قائمة التغير في حقوق الملكية .

* قائمة التدفقات النقدية .

* الإيضاحات و الملاحق.

و ترفق القوائم المالية السابقة بهدف زيادة منفعتها بعدد من الإيضاحات أو الكشوفات التفصيلية ، إضافة إلى تقرير المراجع الخارجي عن مدى صدق تمثيل تلك القوائم لنتائج الأعمال و المركز المالي في لحظة معينة.[1]

كانت المعلومات المالية تتألف من الميزانية و بيان الدخل و بيان التغيير في الوضع المالية و أي ملاحظات و معلومات إيضاحية أخرى يتم تحديدها كجزء مكمل للبيانات المالية . و بعد ذلك جرى تطوير عناصر البيانات المالية و أهدافها تبعا لتطوير مفهوم المعلومات المالية للأغراض ا لعامة، وهي المعلومات التي يتم إعدادها وفقا لمعايير الدولية للتقارير المالية و تعميمها لتلبي حاجات المعلومات العامة لفئات عديدة من المستخدمين.

أولا: قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي هي ملخص تاريخي لكل من الأصول و المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشاة أو الحقوق التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية ، كنتيجة لبعض العمليات الحالية أو الماضية ،[2] و الالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية و الحاضرة ، و التي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات،[3] حيث يوجد مفهومان أساسيان للمركز المالي كما يوضحه الشكل التالي :

[1] محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت1991، ص45.

[2] محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر2006، ص20.

[3] أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية، مصر2000، ص312.

الشكل04: قائمة المركز المالي

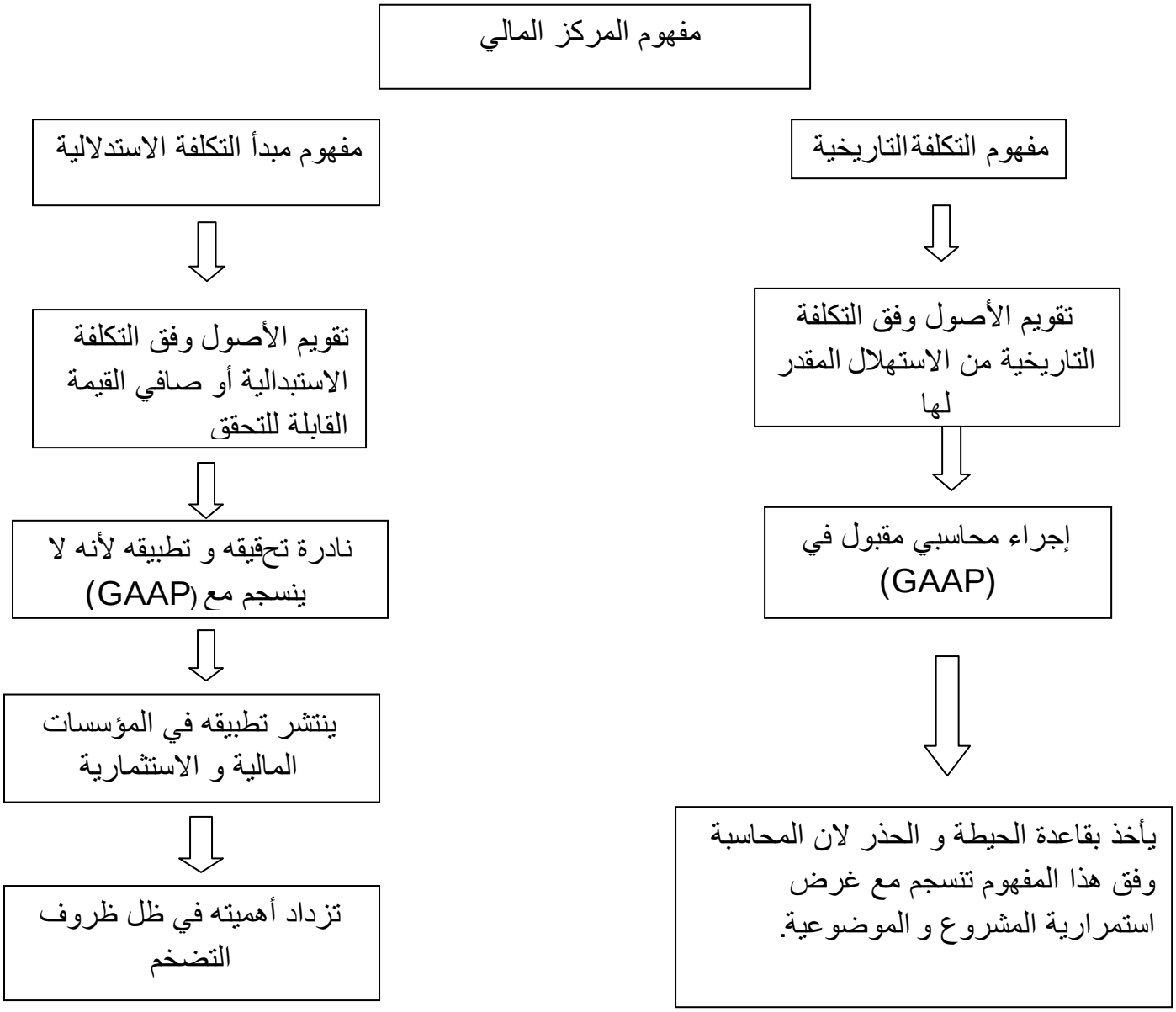

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيقتخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص60.

و يمكن تعريف قائمة المركز المالي على أنها كشف شامل بأصول و خصوم المنشاة يقوم بالقيم الحقيقة ليعبر عن المركز المالي للمنشاة بتاريخ معين ، كما يتم فيها عرض الوضع المالي لمنشاة معينة في نقطة زمنية معينة ، حيث يجب أن تفصل الميزانية إلى المتداول وغير المتداول من أصول و الخصوم.[1]

وكلنا نعرف أن قائمة المركز الما لي هي عرض الوضع المالي لمنشاة معينة في فترة زمنية معينة، و قد جاء بتبويب عناصر قائمة المركز المالي في شكلها الراسي إلى:[1]

[1] أحمد نور، مرجع سابق، ص25

* أصول ثابتة

* أصول متداولة

* حقوق الملكية

* خصوم متداولة

* خصوم طويلة الأجل

في حين أن قائمة المركز المالي لا يتم إعدادها ب المصرف إلا لأغراض التحليل المالي ، ولبيان و دراسة الأهمية النسبية لكل مفردة من مفرداتها إلى المجموع ، إضافة إلى إجراء المقارنة بين النسبة المالية الحالية والسنوات السابقة ، للتعرف على التغيرات التي طرأت على بنود الميزانية سواء كانت أصولا أو خصوما.

هناك الحد الأدنى الذي يجب أن تعرض عليه القوائم المالية [حسب المعيار 30]، و للإدارة الحق في إضافة أي بنود أو بيانات تراها ضرورية لإيضاح حقيقة المركز المالي، و يتم الفصل حتى يمكن إظهار العلاقات الهامة بينها.

01.الأصول حتى يوصف البند يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية:[2]

*يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل ؛

*أن تكون المنشاة قادرة على الحصول على المنافع في الأصل، و تمنع أو تقيد فرصة حصول المنشاة الأخرى على تلك المنافع؛

* أن يكون الحدث الذي يوفر للمنشاة الحق في الحصول على تلك المنافع يكون في الأصل الذي قد حدث فعلا.

و تظل الأصول مصدرا اقتصاديا للمنشاة [3] طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة المذكورة أعلاه ، و تؤدي المعاملات و التشغيل إلى حدوث تغيرات مستمرة في أصول المنشاة .

و يصنف اصل متداول إذا كان سيتحول إلى نقدية ، أو يستخدم في سداد التزام متداول أي القدرة على تخفيض التدفقات النقدية الخارجية .

[1] حسين قاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، كرجع سابق276.

[2] محمد صبري إبراهيم ندا وآخرون، مرجع سابق، ص23.

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب، مرجع سابق، ص101.

تصنف الأصول إلى أصول متداولة إذا كانت مستخدمة في الأنشطة التشغيلية للمنشاة ، و يتوقع بدرجة معقولة أن يتم تحويلها إلى نقدية أو بيعها خلال 12 شهرا من تاريخ التقرير أ و خلال دورة تشغيلية واحدة أيهما أطول ، كما تصنف الأصول أيضا كأصول متداولة عندما يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة أو الاستثمار قصير الأجل.

و لا تعتبر عملية تقدير القيمة أصلا أو التزاما ، بل تعدل القيمة المحولة لأصل ما لكنها ليست مستقلة عن ذلك الأصل ذو الصلة ، و للأصول سمات تساعد في التعرف عليها فهي قابلة للتبادل وقابلة للتطبيق قانونا ، و لها عائد اقتصادي مستقبلي [إمكانات خدمية] ، و تلك الإمكانات هي التي تجلب النقد في النهاية إلى المنشاة و تؤكد مفهوم الأصل .

ا- **الأصول المتداولة:**

تشمل النقدية و ما في حكمها و الأصول الأخرى التي يكون من المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو استهلاكها إثناء دورة واحدة تشغيلية للمنشاة ، و يقصد بالدورة التشغيلية للمنشاة الوقت المنقضي بين تملك المواد الخام الداخلة في عملية ما ، و تحويلها إلى نقد ا والى أداء قابلة للتحويل إلى ن قد بسهولة لذلك فانه من المتوقع أن يتم تحقيق الأصول المتداولة خلال فترة 12 شهرا .

يستثني المعيار المحاسبي الأول المعدل في 1997 كل من المخزون و الذمم المدينة التجارية، حيث ينص على انه حتى و لو لم يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية فانه ينبغي تصنيفها كأصول متداولة.

و يتم تصنيف البنود التالية كأصول متداولة :

- النقدية و ما في حكمها : و تشمل النقدية الموجودة بالصندوق [عملات معدنية ، عملة ، شيكات حوالات بريدية] و الودائع لدى البنوك ، حيث يجب أن تكون النقدية متاحة للاستخدام الجاري ، حتى تصنف كأصل متداول .

الاستثمارات قصيرة الأجل : هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق ، و الأساس الذي يقوم عليه بيان هذه البنود هو انه لا حاجة إلى ذكرها في صلب الميزانية العمومية بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة .

الحسابات المدينة : و تشمل المدينون و أوراق القبض و المبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة و المبالغ واجبة التحصيل من المسؤولين الإداريين و الموظفين نتيجة مستحقات عليهم.[1]

[1] محمد صبري ابراهيم، مرجع سابق، ص27

و يمثل مصطلح "الحسابات المدينة " المبالغ المستحقة على العملاء و الناشئة عن معاملات ثم انجازها في سياق أعمال المنشاة العادية ، و يجب تحليل الحسابات المدينة إلى مكونتها على النحو التالي :

جدول04: تحليل حسابات المؤسسة.

المدينون	xxxxxx	
أوراق القبض	xxxxxx	
المجموع	xxxxxx	
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	)(xxxxxx	
المبالغ المستحقة على شركات تابعة		Xxxxxx
البالغ المستحقة على المديرين و الموظفين		Xxxxxx
الإجمالي	xxxxxx	Xxxxxx

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيقتخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص66.

- المخزون: هو أصول محتفظ به لعملية الإنتاج أو بغرض البيع.

- المصروفات المدفوعة مقدما : هي عبارة عن أصول يتم إيجادها عن طريق الدفع ، أي يتم تقديمها مقدما أو تكبد التزام ما ، و هي تنقص و تصبح نفقات مع مرور الوقت [إيجار مدفوع مسبقا أو تأمينه ...]

ب- الأصول غير المتداولة : تشمل الاستثمارات طويلة الأجل العقارات و الآلات و المعدات و الأصول المعنوية و الأصول المتنوعة الأخرى.

نشير إلى انه تختلف درجة السيولة في مجموعة الأصول المتداولة ذاتها، فثملا نجد أن بند الزبائن أعلى سيولة من بند المخزون، و اقل سيولة من بند أوراق القبض، بينما الأصول الجاهزة كالمحاسبات تحت الطلب تتميز بدرجة سيولة عالية.

02. الخصوم:

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن التزامات الحالية لمنشاة معينة، بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.[1]

[1] محمد عبد العال، مرجع سابق، ص27

حدد المعيار الدولي الأول عددا من العناصر التي ينبغي عرضها في صلب قائمة المركز المالي:

الجدول05: عناصر قائمة المركز المالي.

الأصول	الخصوم
الآلات و المعدات و التجهيزات	
الممتلكات العقارية	حسابات دائنة
الأصول غير الملموسة	مخصصات
الأصول المالية	التزامات مالية
الاستثمارات التي يتم المحاسبة عليها بطريقة الحقوق الملكية	التزامات ضريبة جارية
	التزامات ضريبة مؤجلة
الأصول البيولوجية	احتياطات
أصول ضريبية مؤجلة	حصة الأقلية
المخزون	حقوق المساهمين
الحسابات المدينة	الالتزامات المتعلقة بمجموعة أصول مجازة بغرض البيع
أصول ضريبة متداولة	
النقدية و ما في حكمها	
أصول محازة بغرض البيع	
أصول تشتمل مجموعة معدة للبيع	

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة- أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق تخصص علوم الاقتصادية- جامعة فرحات عباس-سطيف- ص72.

ثانيا : قائمة الدخل

تعرف قائمة الدخل بأسماء كثيرة، فالمعايير المحاسبية الدولية مثلا لمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) – المعدل- عرض القوائم المالية – و المعيار الدولي رقم (8) – الخاص بصافي ربح

أو خسارة الفترة و الأخطاء الجوهرية و التغيرات في السياسات المحاسبية تشير لهذه القائمة قائمة الدخل و مهما كان الاسم المستخدم لهذه القائمة فان هذه القائمة تعد مكونا رئيسيا في التقارير المالية الدورية للمنشاة

يعرف الدخل بأنه هو الزيادات في المنافع الاقتصادية الناشئة خلال فترة المحاسبة في شكل تدفقات إلى الداخل أو زيادة في الأصول أو نقص في الا لتزامات ، و التي تؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية من مصادر غير تلك المرتبطة بالمساهمات المقدمة في المشاركة في حقوق الملكية ، و يشمل تعريف الدخل كل من الإيرادات و المكاسب ، و يتناول المعيار المحاسبي (18) المعالجة المحاسبية للإيرادات .

ثالثا: قائمة الحقوق الملكية و التغيرات في حقوق المساهمين

يحدد المعيار الدولي المعدل في 1997 مكونا جديدا في القوائم المالية ليتم تقديمه إلى جانب القوائم المالية التقليدية ، و يمكن تعريفها بأنها التقدير الذي يتم من خلال بيان تأثير صافي الدخل و توزيعات الأرباح و المسحوبات على الوضع المالي للمنشاة خلال الفترة المحاسبية ، و يمكن استخدام المعادلة المحاسبية التالية خاصة بالنسبة للمنشاة الفردية و الصغيرة :

راس المال + الاستثمار الإضافي +صافي الدخل – المسحوبات = راس المال أخر المدة

رابعا : قائمة التدفقات النقدية

تم طرح فكرة قوائم التدفقات النقدية في الأ دبيات السابقة إذا توصل النقاش إلى صياغة المعيار الأمريكي(SFAS95) عام 1987 باعتباره أحد التصريحات المبكرة التي تتطلب بنشر قائمة التدفقات النقدية في التقارير السنوية للشركات ، لاسيما بعد الأزمة التي حلت بالبورصة الأمريكية 1987 التي أدت إلى انهيار أسواق النقد و أسواق العقود المستقبلية . و نظرا لان الهدف الرئيسي من إعداد التقرير السنوي تقديم معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد النادرة ، فإن من المتوقع أن يتم تطوير معايير الإفصاح عن التدفقات استجابة لحاجات المستخدمين من مصادر المعلومات [1]

[1] حسين قاضي ومأمون حمدان، مرجع سابق، ص27.

خامسا : الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.

توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمنشاة لأنه لا يمكن أن تتضمن القوائم المالية كل المعلومات اللازمة و يوجد ثلاث أنواع من الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية و هي:

01 . عرض المعلومات المتعلقة بالأسس التي تم إعداد و تحضير القوائم المالية على أساسها، و تقديم السياسات المحاسبية المتبعة أو المختارة لإعداد القوائم المالية للمنشاة، مثل الاعتراف بالإيراد، تقييم المخزون، تقييم الاستثمارات المالية، طريقة اعتلاك.....) ؛

02. تقديم أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير احد بنود القوائم المالية ، فهناك بعض البنود التي قد تحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه في صلب القوائم المالية نفسها ؛

03. إبراز معلومات إضافية و التي لم يتم عرضها في صلب القوائم المالية، و تعتبر ضرورية لل عرض الصادق للمعلومات المحاسبية

المطلب الثاني: علاقة القوائم المالية ببعضها البعض

أولا : قائمة الدخل و التدفقات النقدية

قائمة الدخل تظهر مقدرة المنشاة على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة ، و بذلك فهي بمنزلة قياس و تقويم للأداء الاقتصادي للمنشاة خلال تلك الفترة غير أنها لا تظهر توقيت تدفق التدفقات النقدية و لا تظهر اثر العمليات على مدى سيولة المنشاة أو مقدرتها على سداد التزاماتها ، و في حين أن قائمة التدفقات النقدية تختص بإظهار توقيت التدفقات النقدية و مصادر هذه التدفقات ومدى سيولة المنشاة وبمقدرتها على سداد التزاماتها فأنها تفتقد القدرة على قياس الربحية ، لذا يمكن القول أن قائمة التدفقات من الأنشطة التشغيلية لا تعد بديلا لرقم صافي الربح .

و مع ذلك تبقى الحقيقة المهمة و هي أن أرقام التدفقات النقدية اقل تعرضا للتشويه و التحريف من أرقام قائمة الدخل ، حيث تتميز بدرجة اكبر من الموضوعية طالما أنها تأخذ في الاعتبار الإيرادات المحصلة و النفقات المسددة .[1]

و تأتي أهمية قائمة التدفقات النقدية من طبيعة المعلومات التي تحتويها حيث تفصح عن أوجه النشاط المختلفة مقسمة إلى الأنشطة الثلاثة الأساسية [تشغيل ، استثمار ، تمويل] ، و يكشف صافي التدفق النقدي

[1] طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية ، مرجع سابق، ص65.

من التشغيل [منتج ، استخدام] عن بعض الأمور الهامة التي لا توضح ها قائمة الدخل في الحكم على مدى نجاح المنشاة و إمكانية استمرارها .

ثانيا : العلاقات بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية

يتمثل الغرض الرئيسي في قائمة التدفقات النقدية في شرح التغير في النقدية و ما يعادلها أثناء فترة زمنية معينة التقرير المالي ، و يمكن تصوير الميزانيات المتتابعة و قائمة التدفق النقدي في الشكل:

الشكل05: العلاقات بين التدفقات النقدية وتعاقب الميزانية

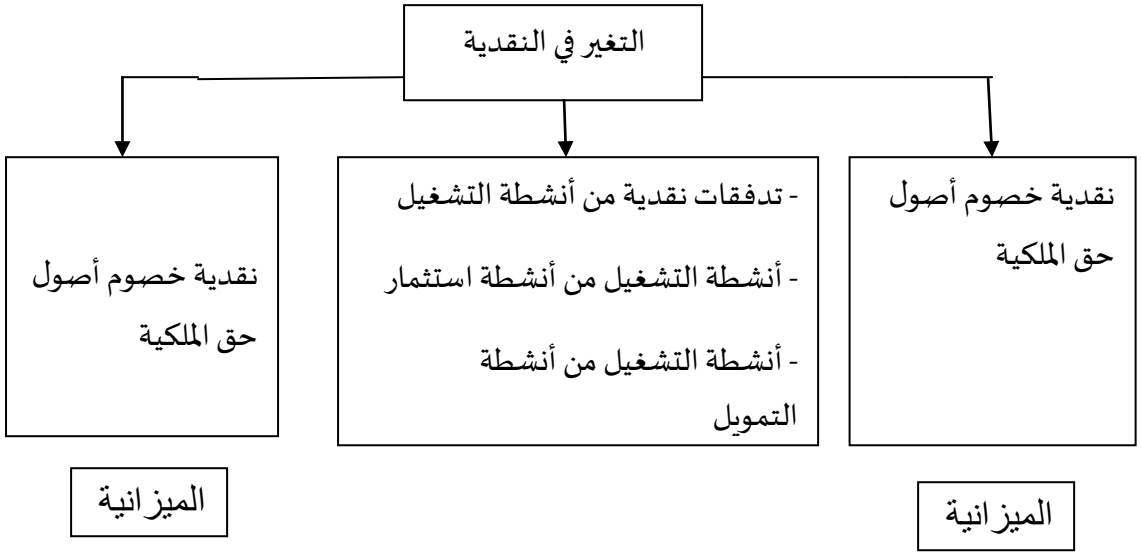

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق-تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 88.

وخلافا لقائمة الدخل و قائمة المركز المالي اللتين تعدان استناد إلى ميزان المراجعة المعدل بعد التسويات الجردية فان قائمة التدفقات النقدية تعد من ثلاثة مصادر ، و هي :

01 . مقارنة ميزانيتين متتاليتين و ذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول و التزامات و حقو ق الملكية أول و أخر فترة؛

02 . قائمة الدخل الحالية و ذلك لتحديد مقدار زيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ؛

03 . ملخص عن عمليات مسجلة في الاستناد العام للحصول على معلومات تفصيلية إضافية بهدف تحديد كيفية توريد و استخدام النقدية خلال الفترة.

خلاصة الفصل:

تتكفل المحاسبة باعتبارها أهم نظام المعلومات في المؤسسة بمهمة وصف وترجمة أحداث متعددة التي تحدث في حياة المؤسسة وتقديمها إلى مستعمليها.

ونظام المعلومات المحاسبي من أكثر أنظم ة المعلومات المؤسسة اتضاحا وتطورا، نظرا للممارسة الطويلة للمحاسبة(كتقنية، وظيفة، وكنظام للمعلومات).

يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالمؤسسات ومعرفتهم بها، ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقار ير والقوائم المالية، حيث تتنوع وتتعدد فمنها الرئيسية وأخرى ثانوية، حيث أن أهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بالبيئة الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تقدم فيها التقرير.

بالرغم من كل ما يقدمه تحليل القوائم المالية من فوائد على صعيد تقييم المؤسسات واتخاذ القرارات فإنه لابد من الإشارة إلى وجود بعض أوجه القصور ونقاط الضعف فيه، تجعل من الضرورة أخذها بعين الاعتبار من قبل المحلل المالي عند القيام بالتحليل.

الفصل الثاني:

التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

إن التشخيص المالي يعد من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الاستيرايتجية العامة للمؤسسة ، حيث يتوقف عليه فحص البيئة الداخلية للمؤسسة و بالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة ، و ذلك من خلال جمع المعلومات و اكتشاف التهديدات و الفرض و تحديد مواطن القوة و مواطن الضعف بغية معرفة الصحة الماليةة للمؤسسة ، و من ثم إعداد الوصفة اللازمة لمعالجة الخلل المالي التي تمر به ، و رسم معالم الاستيراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تنبيها في المستقبل ، فهو يهدف إلى فحص و تشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة أثناء فترة نشاطها (مدة حياة المؤسسة).

للئي تضمن المؤسسة بقاءها في السوق سواء على المدى القصير ، لابد لها من استغلال عناصر الإنتاج بطريقة رشيدة و استعمال أصولها الثابتة بطريقة مثلى بهدف تحقيق أرباح كافية لإعادة تمويل دورة الاستغلال ، إذا فالخطوة الأولى التي يمكن للمؤسسة القيام بها هي ضمان دقة المع طيات المحاسبية و صحة الميزانيات و كذا حسابات النتائج ، فعند توفير هذه المعلومات يسعى المشخص المالي للوصول إلى مؤشرات تدل علو الوضعية الحالية للمؤسسة من خلال الوضعية المالية و مدى تحقيقها للتوازن المالي ، يكون التشخيص المالي فعالا عند دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.

المبحث الأول: عموميات حول التشخيص المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المهمة، وذلك بإجرائه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وهذا ما يتم توضيحه في هذا البحث.

المطلب الأول: مفهوم التشخيص المالي و مهامه

1- مفهوم التشخيص:

تعتبر كلمة التشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة و للتشخيص عدة تعاريف نذكر منها:[1]

يمكن تعريف التشخيص على أنه "إدلال الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص".

ويعرف Bsow.G التشخيص على أنه "مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة".

أما Pthbou فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية، ومما سبق يمكننا استخلاص خصائص التشخيص على أنه:

- عملية دراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروحة.
- إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية.
- دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمردودية.
- يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار.

[1]- توفيق رفاع، " محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2002، ص 41-42.

2 – تعريف التشخيص المالي:

التطرق إلى مفهوم التشخيص المالي يجب أن نعرج على مفهوم التشخيص قبلdiagnosti

كمصطلح حيث هو يعين المرض من خلال أعراضه أو تعيين طبيعته ، و هي كلمة يونانية مشتقة من كلمة (diagnosis) و تستخدم في الجانب الطبي ، إما حاليا فقد أصبح يستخدم في العديد من الميادين خاصة ميدان تسيير المؤسسات إذن فتعريفه الشامل هو:[1]

01 – التعريف الأول: " يعرف بأنه مجموعة من الأساليب و الطرق الفنية و الإحصائية و الرياضية التي تقوم بها المحلل على البيانات و الكشوف المالية من اجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه المستقبل".

02 – التعريف الثاني: "التشخيص المالي على انه عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية و ذلك من اجل استخراج نقاط القوة و الضعف"

و يعرف أيضا على انه تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية المدونة في القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات و أكثر فائدة لاتخاذ القرار .

و منه فعملية التشخيص المالي تعتبر من ابرز المهام التي يتولاها المسير في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة التي تنعكس ايجابيا على المؤسسة .

2 – التشخيص المالي و مهامه :

هو مختص في التحليل المالي و مشرف على عملية التشخيص المالي، تمكن مهمته في القيام بالعمليات التالية:

- إعداد دراسات مالية مفصلة و موضحة لوضعية المؤسسة و محددة للمركز المالي الحقيقي لها ؛

- المساعدة في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة؛

- متابعة مستويات النمو و تطور المؤسسات القطاع – محل الدراسة – أو مجموعة من القطاعات الاقتصادية؛

توفير قاعدة البيانات من مؤشرات مالية و معلومات دقيقة مفصلة حول نشاط المؤسسة ، تساعد على اتخاذ القرارات الهامة و المناسبة ،هذه القرارات قد تكون تصحيحية أو بهدف توظيف جديد للأموال أو القيام باستثمار جديد ، .....الخ

[1] توفيق رفاع ، مرجع سابق، ص38.

ومن مهام التشخيص المالي كذلك تحسين الوضع في مستقبل وضمان استمرار التسيير الفعال وذلك بـ:

أ. تحليل الهيكل المالي

ب. تقييم المردودية

ج. تحليل التدفقات المالية

د. تقييم النشاط والنتائج

المطلب الثاني: الأطراف المستفيدة في التشخيص المالي وأهدافه.

الفرع الأول:الأطراف المستفيدة في التشخيص المالي.

يثير التشخيص المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة من التساؤلات التي تمس مصالحها ، و ذلك عن طريق الاستعانة بالتحليل المالي في تحليل التقارير المالية و تفسير نتائجها ، إذن فالغرض من تشخيص المالي يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة ، و يمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتشخيص المالي كما يلي :[1]

أولا: الأطراف الداخلية

هناك عدة أطراف من داخل المؤسسة تحتاج إلى تشخيص المالي و ذلك إما لتقييم أعمالها أم تقييم عمل المؤسسة ككل، يمكن أن نوردها فيما يلي:

[1]- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة، الجزائر،2010، ص 48-70.

* الإدارة:

يعتبر التشخيص المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، و عرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التشخيص ما يلي:

- مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفها ؛

- تقييم ربحية المؤسسة و العوائد المحققة على الاستثمار ؛

- تقييم فاعلية الرقابة؛

- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة؛

- تقييم كفاءة إدارة الموجودات؛

- تقييم إدارة المستويات الإدارية المختلفة؛

- تشخيص المشكلات الحالية؛

- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل[1]

[1] خميسي شيحة، مرجع سابق، ص40

الجدول01:الفرق بين المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة وداخلها.

المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
الخبرة المكتسبة من داخل المؤسسة تتيح الحصول على نتائج سريعة	أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين
القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن.	فحص يكون أكثر عمقا لأن المؤسسة تعلم جيدا ماوراء الظاهر.
رأي خارجي له قابلية أكثر .	خطر أقل على مستوى السيكولوجي .
أن الاستنتاجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة.	تكون المؤسسة أكثر تحفزا للتصرف إذا ماكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها.

المصدر: من إعداد الطالب عبد الله إلياس-مذكرة دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصاديةتخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير- جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم-سنة2018-2019، ص71.

*** العاملون:**

يعتبر العاملون بالمؤسسة من أهم الجهات ذات المصلحة الشتركة فيها ، و من المعروف أن احد أهم أهداف الإدارة هو إرضاء العاملين فيها ، ويتم ذلك من خلال إطلاعهم على حقيقة المالي للمنشاة ووضعها النقدي و مستوى ربحيتها و كفاءة نشاطها و فاعلية سياساتها و قراراتها ، وغيرها من جوانب القوة و التي تعد سندا قويا لاستمرارية المنشاة و النمو ، مما يعزز من ارتباط العاملين فيه و يقلل من معدل دوران العمل ، و كذلك يهتم العاملون في المنشاة بنتائج أعمالها على نحو رئيسي و لسببين هما :[1]

- تعزيز شعور الائتمان و الشعور بالانجاز في حالة النجاح ، الأمر الذي يؤثر في مستوى الإنتاجية.

-معرفتهم للنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم، لتبقى ضمن الظروف الاقتصادية الملائمة للمنشاة.

*** المساهمون:**

يرتبط المساهمون بشكل رئيسي لذا نجد اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام و طبيعة التمويل الداخلي و الخارجي و الربحية و العائد على الأموال المستثمرة ، و كذلك مدى قدرة المنشاة على سداد

[1] خميسي شيحة، مرجع سابق، ص41.

التزاماتها الجارية بانتظام كما يهتم المساهمون بمدى مقدرة المؤسسة على توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم .

ثانيا: الأطراف الخارجية

* سماسرة الأوراق المالية :

يهدف هؤلاء السماسرة من التشخيص المالي التعرف على ما يلي :

- التغيرات التي تمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة للتطورات المالية في المنشاة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة ، الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.

- أسهم الشركات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها العملاء.

* المستثمرون الحاليون و المتوقعون:

يهتم المستثمر بالتشخيص المالي للتعرف على سلامة أمواله و الحصول على ربح معقول في الأجل الطويل ، لذا تتركز اهتمامات المستثمرين في سلامة المركز المالي للشركة و قدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة ، ومن الطبيعي أن يتم الاهتمام بالأرباح التي تحققها الشركة و مقدار ما يتم توزيعه ما يحققه التشخيص المالي من خلال المقارنة بين أرباح الشركات في نفس الصناعة .

* المصالح الحكومية: يعود اهتمام جهات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، و لأسباب ضريبة بالدرجة الثانية. بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي بالبنوك التجارية .

- مراقبة الأسعار.

- غايات إحصائية [1]

[1] خميسي شيحة، مرجع سابق، ص42.

* الدائنون:

يقصد بالدائن الشخص الذي اكتسب في السندات الخاصة بالمنشاة أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو الاكتتاب في القرض جديد. و قد يكون الدائن بنكا أو منشاة مالية أو إفراد طبيعيين. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشاة الوفاء بالقروض. فإذا كان القرض لمدة تزيد عن السنة، يكون عادة اهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الالتزام في الأجل الطويل، إما كان القرض مدة اقل من السنة. فيكون اهتمام الدائن

هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الالتزامات في الأجل القصير.و مع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل طويل.

* الموردون:

يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه واستقرار أوضاعهم المالية . و يعني هذا دراسة و تحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، و تطور هذه المديونية، و على ضوء النتائج التحليلية حسابات المتعاملين يقرر المورد إذا كان يستمر في التعامل معهم ا وان ينخفض هذا التعامل أو يلغيه. و بذلك يستفيد المورد من المعلومات و البيانات التي يقدمها و ينشرها المتعاملين بصفة دورية.

* بيوت الخبرة المالية :

تقوم بيوت الخبرة المالية بتحليلاتها المختلفة بمبادرتها الخاصة أو بناء على تكليف من إحدى الفئات المهتمة بأمر المنشاة سواء من داخلها أم من خارجها و تقدم خدماتها في هذه الحالات مقابل أجور تتقاضاها و تركز في تحليلاتها على إنتاجية ترغب فيها الفئة المشترية بتلك الخدمات .في ضوء ما سبق يمكن توضيح الأطراف المستفيدة من التشخيص المالي حسب الشكل التالي:[1]

[1] خميسي شيحة، مرجع سابق، ص43.

الشكل01: التحليل المالي

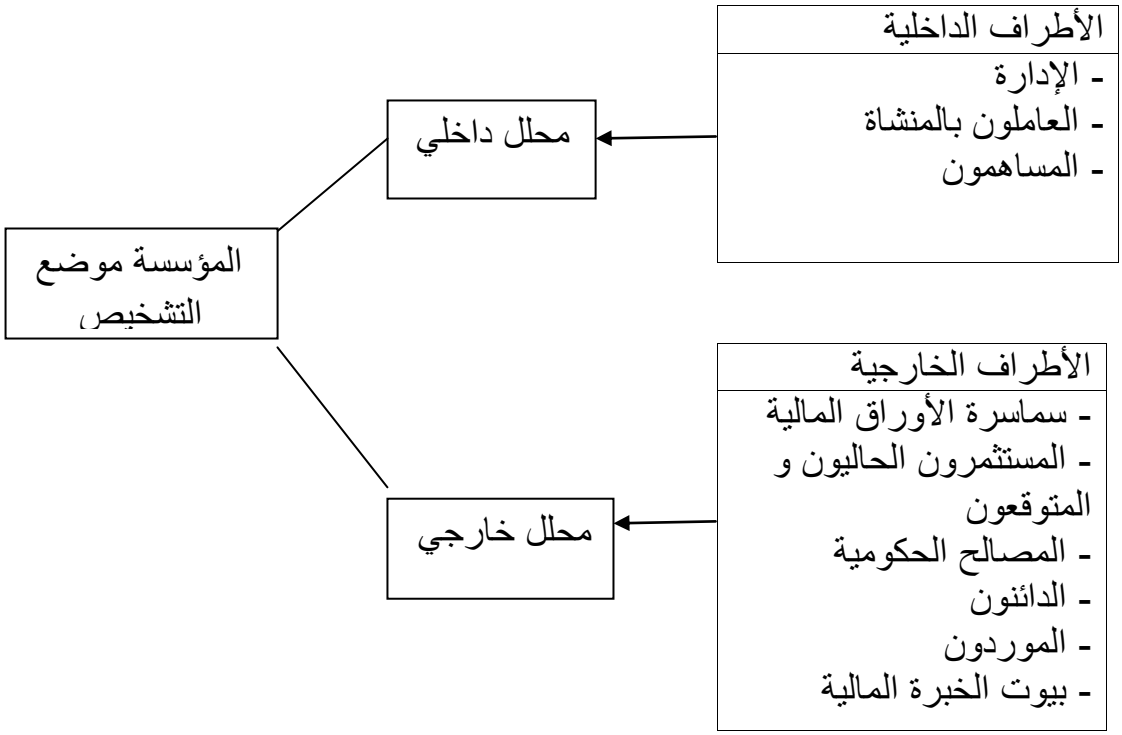

المصدر: من إعداد الطالبة بن فرج زوينة-أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيقتخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص100.

الفرع الثاني: أهداف التشخيص المالي.

يهدف التشخيص المالي في إطار عملية مرتبة ممنهجة إلى :[1]

- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص

❖ تحضير المخطط الاستراتيجي

* الحصول على صورة واضحة و شاملة على جوانب القوة و الضعف لدى الشركة و موقعها في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها و مستقبلها ؛

* فهم السلوك الاقتصادي و المالي للمؤسسة و توقع مدى نمو الهياكل المالية غبر الزمن؛

* إيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شانها المساهمة في تجاوز الصعاب و تفادي المخاطر المحتملة و استغلال الفرص؛

* تحقيق ارتباط قوي للشركة مع محيطها قصد تحقيق توازنها ، فالتشخيص يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيق للشركة ؛

* كما انه يقترح على الشركة تحسين وضعيتها المالية أو نشاطها الاستغلال ؛

* اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع راس المال أو توسيع الشركة؛

المبحث الثاني:مفاهيم حول المؤسسة الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة للمؤسسة كوحدة أساسية مكونة لهذه الاقتصاديات، والتي وجب حمايتها وتطويرها والإحاطة بها، لذا سيتم التطرق إلى ماهيتها في هذا المبحث من حيث المفهوم والخصائص والأهداف وكذا وظائفها.

[1]- حسيب بهلول، " التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، دراسة حالة مذابح الغرب ، رسالة ماجيستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة، 2008، ص02.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة و خصائصها و وظائفها

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

1- مفهوم المؤسسة:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الايديولوجية لكونها كتلة من الأنشطة الديناميكية المتفاعلة فيما بينهما وكذا الخلية النشطة للمنتج، كما أن ازدهار المؤسسة الاقتصادية مرهون بشروط عديدة منها العامل البشري أو اليد العاملة وكذا رأس المال بالإضافة إلى المواد الأولية لكن هذه الشروط وحدها لا تكفي لقيام المؤسسة الاقتصادية لأن التسيير المحكم هو عنصر فعال في نجاح وتطور هذه الأخيرة، أي التنظيم بصفة عامة هو عبارة عن تحديد وتوزيع المسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة الاقتصادية على الأفراد العاملين بها وتحديد العلاقة بينهم بناء على هذه المسؤوليات وكما لا يمكننا أن ننسى أن المؤسسة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات تتأثر بالمحيط الداخلي والخارجي لها لأنها لابد أن تنعم بالاستقرار في ظل هذه المحيطين ولهذا فإن استقرار وثبات المؤسسة يمكنه أن يرجع إلى عدة عوامل ومن بين هذه العوامل تشخيص حالة المؤسسة الاقتصاد ية الذي يعتبر من بين أهم المراحل التي يجب عليها القيام بها قبل اتخاذ أي قرار يخص مستقبل هذه الأخيرة ومن المفاهيم الواردة في شأن المؤسسة مايلي:

المؤسسة هي وحدة اقتصادية ونواة أساسية في النشاط الاقتصادي ويعتبرها البعض بأنها كيان اقتصادي مستقل ماليا، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية والمالية المختلفة، والموارد البشرية، غايته إنتاج وبيع السلع وأداء الخدمات، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح.

2- تعريف المؤسسة:

المؤسسة الاقتصادية هي منظمة اقتصادية ذات استقلالية ، تتميز بأنها تتخذ القرارا ت المالية ، و الإعلامية ، و المادية ، و المتعلقة بالموارد البشرية ، بهدف بناء قيمة مضافة ترتبط مع أهداف المؤسسة الاقتصادية ضمن نطاق مكاني و زماني .[1]

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق46

- و تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها عبارة عن تجمع من الأشخاص يستخدم مجمو عة من الوسائل المالية و الفكرية؛ بهدف نقل و تحويل و توزيع الخدمات و السلع بناء على أهداف تحددها الإدارة، حتى تحقق الأرباح أو المنافع الاجتماعية.

- هناك تعريفات أخرى للمؤسسة الاقتصادية منها أنها وحدة اقتصادية تحتوي على موارد مادية ، و بشرية تساعد في دعم العملية الإنتاجية ، من خلال توزيع المسؤوليات و المهام بين الإفراد في بيئة العمل .

- كما تعرف المؤسسة الاقتصادية بأنها مؤسسة تنتج خدمات و سلعا للأفراد الذين يتعاملون معها؛ مما يساهم في تحقيق أرباح مالية.

- يساهم تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية بتحديد مدى نجاحها أو فشلها، و لكن لم يتفق الباحثون على إعداد صيغة نهائية حول مفهوم تقييم الأداء، بسبب و جود العديد من المجالات التي تحتاج إلى تقييم في المؤسسات الاقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بالعديد من الخصائص و منها :

– **المؤسسة الاقتصادية:** وهي مؤسسة خاصة بوسائل الإنتاج أو الخدمات أو السلع التي يستخدمها المستهلكون، و يساهم باستمرار عملية الإنتاج و تحديد الأهداف، و الأساليب الخاصة بالعمل و توفير الموارد المالية.

- عن طريق الحصول على القروض المالية ، لذلك تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى صناعة الأهداف الخاصة بها ، و تحرص على المساهمة في تحقيقها.

- **المؤسسة التقنية:** هي المفهوم الذي يشمل التقنيات الحديثة و التكنولوجية التي تتطور بشكل مستمر، حيث تحصل كل دورة من دورات الإنتاج على مداخلات جديدة، و تعطي معلومات تكنولوجية جديدة

- **المؤسسة القانونية :** هو امتلاك المؤسسة شخصية مستقلة و قانونية ، واسما خاصا بها ، و ميزانية مالية ، و صلاحيات ، و حقوقا تكون مسؤولة عنها أمام القانون.[1]

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق 47.

- المؤسسة خلية الاجتماعية:

إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال وذلك من أجل خلق الثورة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال: ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين وغيرها، وان هذه المجموعة الاجتماعية تختلف من حيث:

1. المؤهلات
2. الثقافة
3. الأهداف

المؤسسة كنظام: من خلال هذا المنظور تعتبر المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة وتقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات والتفا علات الموجودة بين هذه العناصر وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية (النظام الفرعي التجاري، والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) ويتميز كنظام فرعي محدد ولكون الأنظمة الفرعية متفاعلة فيما بينها فإن ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.[1]

المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل:

تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخيل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين، فبعدما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجز عن ذلك مداخيل يطرح منها قيمة الاستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة والتي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى

نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخلا صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة.

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق 48.

وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة وتحسب بالصيغة التالية:

القيمة المضافة=قيمة المخرجات-قيمة المداخلات أو القيمة المضافة=مجموع المبيعات-قيمة المدخلات

نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض، والقيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخلا صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة.

وأبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة وتحسب بالصيغة التالية:

القيمة المضافة=قيمة المخرجات-قيمة المداخلات أو القيمة المضافة=مجموع المبيعات-قيمة المدخلات

مؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية:

تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، التوزيع وغيرها، تتمثل هذه القرارات في الاختبارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وبطبيعة عموما قوة القرار مبنية على الاستقلالية.

المطلب الثاني: تصنيف أنواع المؤسسة الاقتصادية ووظائفها.

أولا: تصنيف أنواع المؤسسة الاقتصادية

تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى عدة أنواع، و فيما يأتي معلومات عن أهمها:

01. تصنيف المؤسسة الاقتصادية و فق للقطاع:

وتصنف إلى ثلاث قطاعات هي:

- القطاع الأولي : هو عبارة عن المؤسسات التي تتميز بنشاط مرتبط بعلاقة قوية مع الطبيعة مثل المناجم، و مؤسسات الصيد البحري، و المؤسسات الزراعية.

- القطاع الثانوي: هو عبارة عن مؤسسات الأشغال العمومية، و المؤسسات التحويلية التابعة لقطاع الصناعة.

- القطاع الثالث: هو عبارة عن المؤسسات التي تقدم خدمات، مثل مؤسسات التسويق، و التامين، و المص ارف و غيرها.[1]

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق 49.

02. تصنيف المؤسسة الاقتصادية و فق للشكل القانوني:

و تصنف إلى نوعين رئيسين هما:

- شركات الأشخاص : هي المؤسسات الاقتصادية التي ترتبط بوجود نوع من المخاطر المتعلقة بالأموال غير المحدودة ، و يعتمد هذا النوع من الشركات على الاعتبارات الشخصية للشركاء و المرتبطة بالعلاقات الشخصية ، مثل الثقة المتبادلة و المعاملة الجيدة ، و تصنف هذه الشركات إلى شركة المحاص ة ، و شركة التوصية البسيطة ، و شركة التضامن .

- شركة الأموال : هي المؤسسات الاقتصادية التي تهتم بجمع اكبر كمية من المال ، و تقسم إلى ثلاثة أنواع و هي الشركة ذات المسؤولية المحدودة ، و الشركة المساهمة العامة ، و شركة التوصية بالأسهم .

03 . تصنيف المؤسسة الاقتصادية وفقا لطبيعة ملكيتها :

وتصنف إلى الأنواع الآتية :

- المؤسسات الخاصة: هي المؤسسات التي يمتلكها فرد واحد أو مجموعة من الأشخاص.

- المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تتوزع ملكيتها بشكل مشترك بين القطاعين العام و الخاص.

- المؤسسات العامة : هي المؤسسات التي تمتلكها حكومة الدولة، و لا يمكن إغلاقها أو بيعها إلا في حال وافقت الحكومة على ذلك.

ثانيا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

تتخذ الوظائف الاقتصادية أهمية وأدوار متعددة و تعاريف تختلف من شخص إلى آخر وتجتمع كلها فيما تقوم به المؤسسة الاقتصادية من أعمال وأنشطة في حياتها، فمختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء هدف المؤسسة ككل.[1]

مفهوم الوظيفة :

الوظيفة هي تجميع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متجانسة ومتكاملة تؤدي دورا معنيا، ومنفصلا إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة.

يرتبط عمل المؤسسة الاقتصادية مع مجموعة من وظائف و هي:

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق50.

01 - الوظيفة المالية :

هي عبارة عن العمليات و المهام التي تهتم بالبحث عن المال من مصادرة المتنوعة ، و الممكنة للمؤسسة الاقتصادية ، و تعتمد هذه الوظيفة على تحديد الحاجات المالية للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة خططها و برامجها الاستثمارية ، و من ثم اتخاذ القرار باختيار أفضل الإمكانيات التي تساهم في تحقيق هذه الخطط ، من اجل الوصول إلى الأهداف .

كما تعتبر الوظيفة المالية من أهم الأعمال فلا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أن تقوم بنشاطها هذا من إنتاج وتسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية، كما أنها تقرر مع هذه الإدارات حجم الأموال التي تستخدم والإغراض التي ستوجه إليها لذلك فإن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الاستخدام الحكيم والعقلاني للأموال.

02 – الموارد البشرية:

هي من الوظائف المنتشرة بشكل كبير من المؤسسات الاقتصادية، و تهتم بصياغة الخطط و كافة الأشياء المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في المؤسسة.

03- التموين:

هي الوظيفة التي تبدأ منها أغلب النشاطات و العمليات في المؤسسة الاقتصادية، و تحتل هذه الوظيفة أهمية كبيرة في بيئة عمل المؤسسات، ويمكن تعريف التموين بأنه مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى توفير مختلف عناصر المخزون من أجل تنفيذ البرامج العامة بنشاط المؤسسة سواء الإنتاجية أو البيعية.

04 . الإنتاج:

هي تنفيذ كافة النشاطات التي تساهم في جذب عوامل الإنتاج أو المداخلات المستخدمة في العملية الإنتاجية ، و من ثم المساهمة بتحويلها إلى مخرجات، و غالبا يجمع الإنتاج مجموعة من النشاطات الموجهة نحو هدف واحد، حيث

تعتبر من أهم الوظائف فلا يمكن توقع المؤسسة دون إنتاج، فالمؤسسة الاقتصادية تتكون من الأقسام والورشات التي تعتبر من حيث الكم حسب المتطلبات الإنتاج الذي يحدد التوزيع، التبادل الاستهلاك.[1]

وتنصب الوظيفة الإنتاجية على حسن التسيير في استخدام الإمكانيات والقدرات المتاحة مما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع القدرات الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة وبالتالي فالإنتاج هو عملية مزج لعوامل الإنتاج

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق51.

المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى بحسب تخصص المؤسسة.

05 . الوظيفة التجارية:

هي عبارة عن العمليات و المهام التي تنفذها المؤسسة الاقتصادية بالاعتماد على الإداريين، و الموظفين الذين يساهمون بضمان حركة المنتجات و المواد و اغلب الحاجات بالمؤسسة الاقتصادية، كالمدجلات و المخرجات.

06. الوظيفة الإدارية:

تختص بعملية التسيير وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسات لضمان السير الحسن لها ومن أجل بلوغ هذا الهدف فإن نظم التسيير والتنظيم المتبعة داخل المؤسسة تتمثل فيما يلي:

التمويل، البيع التنظيم العلمي للعمل، مراقبة التسيير، وبصفة عامة نجد أن التنظيم يمثل أحد العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد رسم الخطة أي بإجراء عملية التخطيط وذلك بغية تحقيق هدف معين، ولتحقيق هذا الهدف لابد من القيام باستهلاك مواد وتجهيزات واستهلاك قدرات إنسانية (فكرية وجسدية) والهدف من هذا الاستهلاك هو الحصول على أكثر مردود ممكن اعتمادا على التنظيم السليم.

07. وظيفة الصيانة:

تعتبر الصيانة عامل رئيسي لضمان صيانة الآلات والاستفادة من سير عملية الاستهلاك وإطالة عمر الآلات وبالتالي استمرار العملية الإنتاجية.

كما أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب صيانة خاصة لتحقيق أقصى استغلال لها لأن المشاريع الاستثمارية لا يمكن أن تحقق عتبة المردودية إلا بضمان صيانة جيدة للأصول.[1]

[1] حسيب بهلول، مرجع سابق 52.

08- الوظيفة التسويقية:

يمكن تعريف التسويق بأنه مجموعة من العمليات و المجهودات التي تبذلها المؤسسة من أجل معرفة أكثر متطلبات السوق وما يجب انجازه في مجال مواصفات المنتج، الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه المتطلبات من جهة وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج وتوفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب وبالطريقة الملائمة، حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكبر الأرباح لها، فالتسويق إذن لا يشمل فقط الإطلاع على الطلب الحالي للسلع والمنتجات التي توفرها المؤسسة، بل أيضا التنبؤ بالطلب في المستقبل وميزاته ومكانته حتى يتم البحث

والتطوير الذي يستوجب ذلك على المنتجات الحالية وما يملئن تغيره منها، وإدخالها في منتجات أو تقنيات جديدة لتلبية ذلك الطلب في المستقبل، لاتساع نصيبها في السوق ومنافستها وبقائها فيه.

المبحث الثالث: أهداف المؤسسة و القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: أهداف المؤسسة الاقتصادية

تسعى المؤسسة الاقتصادية إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها:[1]

أولا: أهداف اقتصادية:

- **تحقيق الأرباح :** هو الهدف الأساسي من بين أهداف المؤسسة الاقتصادية؛ إذا تسعى إلى ضمان تحقيق الأرباح بالاعتماد على استمرار نشاطها، و زيادة نمو و تطور أعمالها؛ من خلال مجموعة من المعايير الأساسية التي تضمن القوة للمؤسسة الاقتصادية.

[1] مذكرة من إعداد الطالب عبد الله إلياس-مذكرة دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصاديةتخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير- جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-سنة2018-2019، ص12.

- تحقيق المتطلبات المجتمعية: هو الهدف المرتبط بدور المؤسسة في إنتاج و بيع منتجاتها، سواء كانت خدما أم سلعا؛ مما يساهم في تغطية الطلبات المجتمعية المحلية.

- **عقلنة الإنتاج :** هو ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التخطيط الدقيق و الجيد ، مع الحرص على تفعيل دور الرقابة على عملية التنفيذ.

- تأسيس أنماط استهلاك محددة؛ من خلال التأثير في أذواق الجمهور بالاعتماد على توفير منتجات جديدة لهم الحرص على تحقيق التماسك بين عملاء المؤسسة، و المساهمة في تحقيق الرضا الوظيفي

الأهداف الاقتصادية: و تتمثل في :

- تزويد السوق الوطنية بمختلف السلع و الخدمات التي يحتاج إليها المستهلك.

- تساهم في تنمية ثروة الأمة .

- تصدير ما هو فائض عن السوق الوطنية.

- **الأهداف التكنولوجية:** هي الأهداف المرتبطة بتطبيق البحث العلمي؛ بهدف تطوير المنتجات، و مواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في السوق.

- **الأهداف الاجتماعية:** تأمين فرص عمل جديد من خلال استحداث مناصب عمل و بالتالي التقليل من ظاهرة البطالة مما ينتج عنه توفير قدرة شرائية معينة للأفراد.

تفادي الفروقات الجوية و القطاعات حيث تسعى الدولة عن طريق المؤسسة لتحقيقها و تتدخل من اجل تح قيق استثمارات في هذه المناطق المحرومة أو القطاعات المتضررة و تسهل بالتالي هدف مالي اجتماعي و هو من أهم أهداف المؤسسة خاصة الاقتصاديات الحرة التي تتميز بالمنافسة فان الربح يعتبر عير كافي خاصة بالنسبة للاستثمارات أي أن الأموال الناتجة عن الأرباح و الاستهلاكا ت غير كافية مما يدفع المؤسسة للجوء إلى الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية المختلفة .[1]

حيث تمكن العمال من تحسين مستوى معيشتهم نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي، أصبحت حاجة العمال إلى تلبية رغ باتهم تتزايد باستمرار، وهذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة

[1] مذكرة من إعداد الطالب عبد الله إلياس مرجع سابق،ص54.

بالإضافة إلى التطور الحضري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها وهذا ما يدعو إلى عقلانية الاستهلاك وتحسينه بتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

توفير تأمينات ومرافق العمل تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، التأمين من الحادث وكذا التقاعد وبعض المرافق الاجتماعية للعمال سواء كانت وظيفية أو عادية خاصة في المؤسسات العمومية.

بالإضافة إلى المرافق الأخرى كالمطاعم وتعاونيات الاستهلاك، فالهدف من ذلك هو توفير للعمال محيط عملي جديد يدفعه لانجاز عمله بصفة جيدة.

- الأهداف الثقافية و الرياضية:

توفير وسائل ترفيهية و ثقافية : تعمل المؤسسة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و التثقيف مثل المسرح ،المكتبات و الرحلات نظرا لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري مما ينعكس على عمله و أدائه داخل المؤسسة .

تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى : مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل و استغلالها بشكل جد عقلاني كما أن عمالها القدامى يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا مما يضطر بالمؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها أو الطرق الحديثة في الإنتاج و التوزيع و هو ما يدعى بالرسكلة و كل هذا يدعو إلى استعمال الكفاءات جيدا . تخصيص أوقات للرياضة : تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعمل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد هذا بالإضافة إقامة مهرجان للرياضة العالمية مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل و هي عناصر جد مفيدة في الاستعداد للعمل و التحفيز و دفع الإنتاج و الإنتاجية .

إن التشخيص المالي يعد من أهم الأدوات الضرورية لصياغة الإستراتيجية العامة للمؤسسة ، حيث يتوقف عليه فحص البيئة الداخلية للمؤسسة و بالأخص الوظيفة المالية التي تعد من الوظائف الأساسية في المؤسسة و ذلك من خلال جمع المعلومات و اكتشاف التهديدات و الفرص و تحديد مواطن القوة و مواطن الضعف بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة ، و من ثم إعداد الوصفة اللازمة لمعالجة الخلل المالي التي تمر به ، و رسم معالم الاستيراتيجية التي ينبغي على المؤسسة تبنيها في المستقبل ، فهو يهدف إلى فحص و تشخيص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة أثناء فترة نشاطها (مدى حياة المؤسسة) .[1]

[1] مذكرة من إعداد الطالب عبد الله إلياس مرجع سابق،ص55

لكي تضمن المؤسسة بقاءها في السوق ، سواء على المدى البعيد أو حتى المدى القصير ، لابد لها من استغلال عناصر الإنتاج بطريقة رشيدة واستعمال أصولها الثابتة بطريقة مثلى بهدف تحقيق أرباح كافية لإعادة تمويل دور

الاستغلال، إذا فالخطوة الأولى التي يمكن للمؤسسة القيام بها هي ضمان دقة المعطيات المحاسبية وصحة الميزانيات و كذا حسابات النتائج ، فعند توفير هذه المعلومات يسعى المشخص المالي للوصول إلى مؤشرات تدل على الوضعية

الحالية للمؤسسة من خلال الوضعية المالية و مدى تحقيقها للتوازن المالي . يكون التشخيص المالي فعلا عند دراسة الجوانب المالية سواء الداخلية أو الخارجية للمؤسسة ، حيث يتمكن من خلاله المشخص من التعرف على الوضعية

المالية الحقيقة للمؤسسة في أبعادها المحاسبية و الاقتصادية ، و يعمل على تحليل الأخطار و تقييم مستوى أداء المؤسسة قصد معرفة و تحديد الخيار الاستراتيجي الذي ستتبناه المؤسسة من اجل تحقيق أهدافها.

المطلب الثاني: القوائم المالية ودورها في تشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

يعتبر التشخيص المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لذا يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية، حيث تعتبر المعلومة المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في اتخاذ قراراته الاستثمارية، إذ بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن المستثمر يستجيب بصورة فورية لأي معلومات جديدة يتم نشرها وبالتالي فإن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لاحتياجات المستثمرين في الوقت المناسب يعد ضرورة لا جدال فيها فيما يتعلق بتكوين محفظة الأوراق المالية التي تعكس ميولهم تجاه المخاطرة والعائد ويساعدهم على تعديل توقعاتهم عن عوائد استثماراتهم ودرجات المخاطرة المحيطة بها، مما يكون له أكبر اثر على أسعار تلك الاستثمارات وعلى حجم التعامل بها.[1]

كما تعد القوائم المالية وفق الأعراف والمبادئ المتعارف عليها ومقبولة قبولا عاما من قبل المم ارسين لمهنة المحاسبة، وتغطي المبادئ المحاسبية فهي تشمل كلا من المفاهيم والأعراف والأحكام المحاسبية الأساسية والتي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين، هناك عدة تعاريف للقوائم المالية من بينها:

- تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون، الكشوف المالية سنويا على الأقل وتتضمن الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة وهذا حسب المادة(25):
  - ❖ الميزانية أي المركز المالي.

[1] قدور باشا سميرة-دور القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسةتخصص تدقيق ومراقبة التسيير-جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-سنة2018-2019، ص08-11.

- ❖ حساب النتائج.
- ❖ جدول التدفقات الخزينة.
- ❖ جدول تغييرات رؤوس الأموال الخاصة.

- عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات والتي تقوم بها.
- تعد القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف الوضعية المالية للمؤسسة، وتتبع عادة على ضوء نموذج محاسبي مبني على التكلفة التاريخية القابلة ل لاستيراد وعلى مفهوم الحفاظ على رأس المال الرسمي.
- يقصد بالقوائم المالية وهي عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معنية، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي لهذه الشركة على المدى الطويل والمدى البعيد.
- كما تعرف أنها الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء والمركز المالي لأي وحدة اقتصادية.
- هي عبارة عن بيان محاسبي تنعكس عليه صورة للكائن الاقتصادي ا لذي تعبر عنه الوحدة المحاسبية ووظيفتها توصيل المعلومات للغير عن التغييرات التي طرأت على الموارد الاقتصادية نتيجة استخدامها خلال سنة المالية.[1]
- ودورها في المؤسسة الاقتصادية يكون على ثلاث نقاط:

أ. أداة الاتصال: فمهمة القوائم المالية في هذا المجال هي رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه فهي بذلك :وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.وسيلة تربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء والبنوك .....الخ وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة العمال المحليين والباحثين.

ب. وسيلة في تقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على : المركز المالي للمؤسسة . مدى التقديم في تحقيق أهداف المؤسسة. كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ج. وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة : في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.

[1] قدور باشا سميرة مرجع سابق، ص57.

- تستعمل م ن الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل : موردين، العملاء، والبنوك في توجيه مستقبل علاقتهم معها.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

وهدفها في المؤسسة الاقتصادية، توفير المعلومات التي تقيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذلك الدائنين، وتقيد في تقرير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة بحيث تسمح بالمفاصلة بين التدفقات الحالية وتدفقات النقدية الم ستقبلية مع تحديد توقيت تلك التدفقات

المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، وتوفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغييرات التي طرأت عليها مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد النقاط القوة والضعف في المؤسسة، كذلك تقرير إملئنيات المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.

بالإضافة إلى تقيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط ببين الموجودات والانجازات ويسمح بتنبؤات سليمة وتقيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه اتفاقها.

وتستخدم القوائم المالية في التشخيص المالي لدى المؤسسة الاقتصادية قسمين:

القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع وهؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين والمستقبليين وكذلك الد ائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين، أما القسم الثاني من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هو مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة م ثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم، ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، مصدري المعايير، الناشرين للمعلومات، اتخاذ العمال وغيرهم[1]

- المستثمرون الحاليين والمرتقين: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة اللازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.
- الموظفون: الموظفون والمجموعات الممثلة لهم يهتمون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية المؤسسة، كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

[1] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث2006، ص13.

- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: هم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على مدى أقصر من اهتمام المقرضون، إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المؤسسة كعميل رئيسي
- العملاء: العملاء مهتمون بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها أو اعتماد عليها[1].
- الحكومات ووكلات: تهتم الحكومات ووكالات بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسات، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس لإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات متشابهة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية، الدار الجامعية،2008، ص43.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في بحثنا إلى تبيان مفهوم المؤسسة و توضيح مختلف فترات تطورها التاريخي و ابرز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها باعتبار أن هدف نشأة المؤسسة هو تحقيق الربح و دورها في المجتمع بصفة عامة و الاقتصاد خصوصا باعتباره العلم المؤسس لها و بالرغم أن البحث كان قصيرا إلا أننا سعينا إلى توضيح و لو جزء معين من هذا الموضوع و من خلاله استنتجنا بان المؤسسة هي ركيزة الاقتصاد في أي دولة بحيث تقاس قوته حسب مكانة اقتصاده الذي بحيث تقاس قوته حسب مكانة اقتصاده الذي يتكون من مجموعة مؤسسات إنتاجية و خدمية.

حيث أن يلعب ال تشخيص المالي دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابيات وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالا ت ومجالات كثيرة كالتخطيط والتحليل الائتماني ...الخ.

كما تبين هذه الدراسة مدى الاعتماد على القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن و التي هي عبارة عن نظام متكامل لقياس و تقييم الأداء للمؤسسات يتكون من مجموعة من المقاييس المالية و غير المالية ال تي تبين نتائج تنفيذ الأداء و تربطها باستيراتيجية و أهداف المؤسسة المحددة من خلال خمسة أبعاد هي البعد المالي ، بعد العميل ، بعد العمليات الداخلية و بعد التعلم و النمو ، و يمكننا إضافة أبعاد أخرى لحاجة و طبيعة أداء المؤسسة و إستراتيجيتها ، و بهدف هذا التقييم إلى التعرف على مواطن القوة و تعزيزها ، و مواطن الضعف ووضع الحلول اللازمة لها ، و يعتبر هذا النموذج جديد في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية من الناحية المالية و غير المالية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري

تمهيد:

يعتبر قطاع السكن من بين القطاعات الحساسة و قد شهدت الجزائر و مازالت تواجه مشاكل خانقة في هذا الميدان و ذلك نظرا لإنتاج الدولة الجزائرية بعد الاستقلال استيراتيجية تنموية وفق سياسة توجيه الاستثمارات الوطنية نحو القطاع الإنتاجي من اجل رفع المستوى المعيشي للمواطن و تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها آنذاك الدولة الاشتراكية و كذا

خلق مناصب الشغل و تطوير السلك التربوي و هذا ما انعكس سلبا على الميزانية المخصصة لقطاع السكن و التعمير على المستوى الوطني ، إذا لم يحظى بالاهتمام الكبير و لم يكن من الانشغالات الأساسية للدولة و الجماعات المحلية و ذلك راجع لوفرة عدد كبير من الأملاك الشاغرة عبر كامل التراب الوطني لكن مع ارتفاع الكثافة السكانية و النزوح الريفي أدى ذلك إلى الإخلال بالنسيج العمراني ولاسيما البناءات الف وضوية و ظهور الأحياء القصديرية و بذلك كادت المدن أن تفقد خصوصيتها الحضرية إمام تفاقم أزمة السكن في بلدنا ولاسيما بتقليص حجم الس كنات و المحلات التي كان يطلق عليها بالأملاك الشاغرة ، و هذا ما أدى إلى الحاجة الماسة لدى الدولة للشروع في إيجاد حل لهذه المعضلة ، فاهتدت الدولة إلى إنشاء مؤسسات عمومية منها ديوان الترقية و التسيير العقاري.

المبحث الأول : نبذة تاريخية حول ديوان الترقية و التسيير العقاري

يعد ديوان الترقية و التسيير العقاري بولاية مستغانم من بين المؤسسات الكبرى التي لها دور استراتيجي في توفير و تخصيص المباني و العقارات بصفة عامة لخدمة المواطنين و المؤسسات إذا يهدف إلى تطوير وإنعاش الاقتصاد باعتباره السبيل في الازدهار.

المطلب الأول: نشأة و تعريف ديوان الترقية والتسيير العقاري

الفرع الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري.

أنشأت الجزائر بعد الاستقلال أجهزة و مؤسسات إدارية حملت على عاتقها مهمة التكفل بالعقارات و حسن تسيرها حيث نجد مصلحة السكن للولاية تتولى تسيير العقارات الجاهزة الموروثة عن المعمر و التي اعتبرت شاغرة بموجب الأمر 1102/66 و ذلك عن طريق كرائها للمواطنين و تغطية الإيجار الشهري و كذلك الصيانة و الترميم في حين كان الديوان العمومي للسكنات ذات المؤسسة OPHLM الإيجار المعتدل سنة 1968 بموجب المرسوم 259/68 المؤرخ في 5 مارس 1968 يتولى تسيير العقارات الغير الجاهزة الموروثة عن المعمر و التي كانت في طور الانجاز و كذلك التكفل بالعقارات المبنية في مشروع قسنطينة 1958 ، و في سنة 1976 تم حل بموجب المرسوم 144/76 ، و OPHLM الدواوين العمومية للسكنات ذات الإيجار المعتدل

بمقتضى المرسوم 143/76 يتولى الديوان إتمام المهام و كذلك انجاز المشاريع السكنية و التكفل بتسييرها بالإضافة إلى تسلمه ا لعقارات المتبقية عن مصلحة السكن بالولاية و بصدور القانون 81/ 01 المتعلق بالتنازل عن الدولة المعدل بالمرسوم 269/03 في7 أوت 2003 أصبح يشرف على عملية بيع السكنات و المحلات التجارية و هكذا بدا دور مصلحة السكن يتناقص عدد الأملاك الشاغرة ، حيث أصبحت مهمتها تقتص ر فقط على تأجير show للولاية هذه الأملاك ، الأمر الذي دفع بالدولة إدماج مصلحة السكن للولاية ضمن ديوان الترقية و التسيير العقاري عام1984 .

الفرع الثاني : تعريف ديوان الترقية و التسيير العقاري .

فيما يخص الطبيعة القانونية لديوان الترقية و التسيير العقاري فنجد الديوان قد عرف على انه مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية ، و لكن تغيرت طبيعته القانونية و أصبح مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي EPIC يتمتع بشخصية معنوية و الاستقلال المالي و يعد تاجر مع هيئات مختلفة سواء أشخاص طبيعية أو معنوية و ذلك من خلال شرائها للأراضي المخصصة لانجاز السكنات الاجتماعية ، و السكنات الاجتماعية التساهمية من طرف

F.N.P.O.S و السكنات الترقوية ، و المحلات التجارية من الجماعات المحلية الدائرة أو من مديرية أملاك الدولة و كذلك الوكالات العقارية .

المطلب الثاني:مهام و عائدات ديوان الترقية و التسيير العقاري

أن طبيعة و أهمية الحاجات التي يجب أن تتوفر لدى كل مواطن ليقوم بالدور الأساسي المكلف به في عملية النهوض بالبلاد تفرض على الدولة الاهتمام بانشغالات المواطنين و أساس السكن فبذلك، فلديوان الترقية و التسيير العقاري مهام سامية و نشاطات متعددة.

الفرع الأول: مهام الديوان الترقية و التسيير العقاري.

1- **مهام ذات طابع اجتماعي :** لديوان الترقية و التسيير العقاري مهام تمس الجانب الاجتماعي للمواطنين و نمس ذلك خاصة في ميدان السكنات الاجتماعية التي تتمثل في إعانات كبيرة من الدولة تقدم للمواطنين بصفة غير مباشرة و ذلك بتمويل الدولة لبرامج السكنات الاجتماعية ، فمساندة الدولة للمواطن ذوي الدخل الضعيف مساندة ليستهان بها في سبيل إسكانهم و لا سيما الفئات الاجتماعية التي تعيش ظروف جد عسيرة .

2- **مهام ذات طابع اقتصادي** : مهام ديوان الترقية و التسيير العقاري لا يتوقف عن المهام الاجتماعية و تعاملاتها لينحصر فقط مع الفئات المحرومة بل تعامل الديوان يكون مع مختلف الفئات سواء ذات الدخل الضعيف أو المرتفع نوعا ما أو المتوسط و بذلك فالديوان يهدف إلى ممارسة عمليات تجارية و لاسيما ف ي مجال بيع السكنات الترقوية و المحلات التجارية التي يعد ثمنها باهض نوعا ما نوع بمقارنة مع ثمن تأجير السكنات الاجتماعية و ترجع عائدات بيع هذه العقارات إلى تحقيق الربح على مستوى الديوان هذا فيما تأجير السكنات الاجتماعية و ترجع عائدات بيع هذه العقارات إلى تحقيق الربح على مستوى الديوان هذا فيما يخص العقارات التي يشرف الديوان على انجازها و التي تعود ملكيتها له .[1]

الفرع الثاني: عائدات ديوان الترقية و التسيير العقاري.

فيما يخص العقارات التي قام ببنائها المدمر الفرنسي فلديوان فائدة كبيرة في التعامل بها اذا أن الديوان كان مسير فقط لهذه الممتلكات دون أن يكون مالكا لها و دون أن يستفيد من عائداتها بل تعود إلى خزينة الدولة و لكن بصدور المرسوم التنفيذي 1290/93 تحولت ملكية العقارات التي كانت ملك الدولة إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري.

و بعد صدور المرسوم 290/93 أصبحت عائدات البيع إلى ديوان الترقية و التسيير العقاري ، حيث تنص على مايلي:

- يستفيد ديوان الترقية و التسيير العقاري فائدة قدرها 20 بالنسبة للمحل ذو طابع سكني.

- أما المحل ذو الطابع التجاري و المهني فانه يساهم في تنمية الاقتصاد لان هذه الفوائد تدفع الديوان إلى انجاز المشاريع و البرامج السكينة تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني .

[1] وثائق المؤسسة.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة ومهمة التدقيق الداخلي في المؤسسة ومهام المدقق فيها.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل رقم (01):مخطط الهيكل التنظيمي للمؤسسة .

المصدر: ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية مستغانم

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي للمؤسسة ومهام المدقق فيها.

أولا: التدقيق الداخلي بصفة عامة.

يعد التدقيق الداخلي من أهم أنظمة الرقابة الداخلية بالمؤسسة، حيث أنه يضمن للإدارة العليا تحقيق أهدافها.

حيث كانت معظم الحكومات ومنذ بداية الحضارات في حاجة دائمة إلى من يراجع إيراداتها من الضرائب وكذا مصروفاتها كما أنه منذ نشأة التجارة وأصحاب الأعمال يرغبون في التأكد من سلامة أداء العاملين معهم وأمانتهم، فظهرت بذلك وظيفة جديدة تمثلت في التدقيق الداخلي لأول مرة في الولايات المتحدة ا أمريكية بعد الأزمة الاقتصادية سنة 1929 التي أدت إلى انهيار البورصات، ولتفادي هذه الأزمات ألزم المشرع الأمريكي أن تكون حسابات المؤسسة المسعرة في البورصة مراقبة من طرف مدقق خارجي وبالتالي أصبح واجبا على الشركات التعامل مع مكاتب الت دقيق الخارجي، حيث أن هذه الأخيرة قامت برفع أسعارها نظرا لزيادة المعاملات، مما دفع الشركات تدريجيا إلى تعيين مدققين داخليين يتقاضون أجرة من المؤسسات، ولهم نفس مهام المدقق الخارجي.

تعود بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى سنة 1941، واقتصارها في بداية الأمر على النواحي المالية والمحاسبية حماية لمصالح المؤسسات والشركات وممتلكاتها من أخطار الغش، السرقة، الضياع والتلاعبات الإدارية وغير الإدارية، "وتعززت أهمية التدقيق الداخلي بإنشاء معهد المدققين في الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن اعتبار هذه الخطوة هي الأساس في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي" بحلول سنة 1957، وكذلك سنة 1971 تطور نطاق ومسؤوليات التدقيق الداخلي بشكل كبير.

أ. **مفهوم التدقيق الداخلي**: التدقيق: هو عبارة عن فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمؤسسة فحصا دقيقا، حتى يطمئن المدقق من أن التقرير المالي سواء كان تقرير نتيجة المشروع خلال فترة زمنية، أو تقرير عن المركز المالي في نهاية الفترة الزمنية، أو أي تقرير آخر يظهر صورة واضحة وحقيقية ودقيقة للغرض الذي أعد من أجله هذا التقرير.

يوجد العديد من التعاريف للتدقيق الداخلي نذكر منها:

عرف "عطا الله أحمد سويلم الحسبان" التدقيق الداخلي بأنه: وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الوقاية الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تمشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى.

كما عرف "كمال عبد السلام علي، خالد المعتصم "التدقيق الداخلي بأنه: هو الفحص المنظم لعمليات المؤسسة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو المدققين تابعين للمنشأة بهدف تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية للمنشأة عن طريق محو الإسراف واكتشاف الأخطاء أو التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لنسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قراراتها ومراقبة تنفيذها، من خلال التعاريف السابقة يمكن بلورة تعريف عام وشامل للتدقيق الداخلي:

التدقيق الداخلي هو وظيفة إدارية توكيدية استشارية رقابية داخل المؤسسة تتميز بالاستقلالية يهدف إلى تقييم الأداء داخل المؤسسة من استخدام أمثل للموارد ومدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المسطرة

ب. الهدف منه :

- التأكد من مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات الضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العدل والتحقق من تطبيقها .

- التأكد من التزام الإدارة والدوائر من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات الإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية أو مالية معينة.

- اقتراح الإجراءات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية الدوائر التنفيذية والأنشطة، تأكيدا للمحافظة على الممتلكات والموجودات

- التأكد من صحة البيانات، ومدى اعتماد العمليات .

- مراجعة إجراءات الإدارة المخاطر وما اشتملت عليه من مراكز الخطر .

- مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك المخاطر

- التأكد من التزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.

ج. أهميته:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة حيث أشار بعض الباحثين إلى أن سنة واحدة من التدقيق الداخلي توازي عمل ثلاث سنوات من التدقيق الخارجي.

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة ووضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الخارجي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة.

ويناقش الباحثون في كيفية قيام هذه الوظيفة بإضافة القيمة ويقررون في أن هدف إضافة القيمة بالنسبة للتدقيق الداخلي يدفعنا في البداية لتحسين من هو المستفيد من خدمات التدقيق الداخلي.

ثانيا: التدقيق الداخلي في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري ومهام المدقق فيها.

تم دمج وظيفة التدقيق الداخلي على مستوى opgi بموجب قرار الوزاري رقم 512 بتاريخ 2005/04/24 المعدل والمكمل للقرار الوزاري رقم 43 spm بتاريخ 1998/01/19 بشأن الهيكل التنظيمي لopgi الذي ادخل التحقيق الداخلي باعتباره وحدة مل خصة بالإدارة يأتي هذا المهام لتحديد إطار الوظيفي والتنظيمي لتدقيق الداخلي داخل الشركة تولي opgi أهمية كبيرة لهذه الوظيفة فيما يتعلق بالقيمة وأضاف أنه يساعد في إنشاء من خلال تقاريره وتوصياته ومختلف الهياكل الخاضعة للرقابة.

أ. تعريف ميثاق التدقيق الداخلي هو وثيقة رسمية تحدد مهمة وصلاحيات ومسؤوليات هذا النشاط، الميثاق موقف التدقيق الداخلي في المنظمة بما في ذلك العلاقة بين رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التنفيذي مجلس الإدارة . تقع مسؤولية الموثقة على ميثاق التدقيق الد اخلي على عاتق مدير عام للمكتب ويعود إلى إضافة طابع رمزي نهائي على مجلس الإدارة يجب توزيع هذه الوثيقة بعد الموافقة النهائية على الهياكل المختلفة.

ب. تعريف العام للتحقيق الداخلي : هو نشاط مستقل موضوعي، درجة التحكم في عامليته تزود بالصالح والتوصيات ويساهم في خلق قيمة مسبقة .[1]

ج. مهمة التدقيق الداخلي: التدقيق التدقيق الداخلي مسؤول عن ضمان وجود وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخابر وتكيفها مع الأحداث المحددة، من خلال التحقق وتنفيذ أنشطة المكتب بالقوانين المعمول بها وجودة المعلومات المنتجة.

[1] من المؤسسة.

يتكون الفريق من رئيس وحدة التدقيق الداخلي والمدقق والمساعدين مع ملفات التعريف المختلفة، تتطلب وظيفة التدقيق الداخلي شروط معينة هي صفات مهنية وثقافة عامة على أوسع نطاق.

- التدقيق الخارجي يشهد على صدق والنظام والحسابات ويتعاون التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية لأغراض من أجل تحقيق تغطية أصل لأنشطة المكتب.
- يهتم مراجع الحسابات الخارجي بالبيانات الكمالية وهو يشهد على صدق وانتظام الحسابات السنوية ويشهد أيضا على أن الأخيرة تمثل صورة مختلفة للوضع المالي.
- تنفيذ مهامه يقوم المدقق الذي يكتشف وجود احتيال أو أي مخالفة أخرى بإبلاغ شخص الأول المسئول فورا عن المكتب في تقرير معين وذلك من أجل تحقيق محتمل يجب إجراءه من قبل شخص يمثل دور بالمدقق الداخلي.

مهام المراجعة الأخيرة لها تأثير على التقدم المحرز في خطة التدقيق المصدق عليها من قبل CA توصيل النتائج يتم إرسال تقرير بشكل دوري إلى الإدارة مؤخرا لمجلس الإدارة مرتين في السنة على الأقل يجب أن يحتوي على إجراءات صحيحة (التوصيات) يتم التنفيذ تدخلات التحقيق الداخلي باستخدام منهجية حين يسلط الضو ء على النتائج والتوصيات الرئيسية لمراجعة الإدارة العامة بعد كل مهمة بالإضافة إلى ذلك يتم إرسال تقرير عن درجة إتمام برنامج للتدقيق بشكل دوري إلى الإدارة تقريرا موجزا إلى مجلس الإدارة مرتين في السنة على الأقل، التوصيات يتم تبنيها واستئمالها بجدية ويقوم بتحقيق الحيا د اللازمة لانجاز مهامها وربط بالإدارة العامة والمراجعة الداخلية من قبل المديرين مرتين على الأقل في السنة.

الدخول إلى المعلومات عن طريق الوصول إلى أي وثيقة من الهيكل المدقق بغض النظر على رتبتهم وطبقتهم.

يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بوصول غير مقيد إلى معلومات أو وثيقة من الهيكل المدقق بمثلهم أيضا التحديث إلى جميع موظفي المكتب بغض النظر عن رتبهم بحق المدققين الداخليين للحصول على تدريب مستمر من أجل تحسين معرفتهم لدراسة القيمة والمهام كجزء من تحسين وظيفة المراجعة الداخلية يجب أن تتوفر لدى المدققين الداخليين جميع الموارد (البشرية والمادية) اللازمة لانجاز مهامهم وتخطيط خطة يجب أن تكون وظيفة المراجعة الداخلية مستقلة من أجل تحقيق الموضوعية والحياد اللا زمة لانجاز مهامه ربط الخلية بالإدارة العامة وذلك من خلال إمكانية التواصل مع رئيس المراجعة الداخلية.

يظهر المدققون أعلى درجة من الموردون والمدققون الداخليون بتقييم عادل لجميع العناصر ذات الصلة ولا يقومون المدققون بسلطة اتخاذ القرار على الهياكل الخاضعة للتدقيق

يمكن تلخيص القواعد الواجب احترامها من حيث السرية على النحو يخضع المدققون السرية المهنية في أداء واجباتهم يجب على المراجعين حماية وحفظ المعلومات التي يتم جمعها في سياق عملهم وعدم إفشاء أي

معلومات من شأنها حيث يتعاهد المدققون بأداء واجباتهم بكفاءة ودقة وفعالية ويكسبون بشكل جماعي المعرفة والدراسة والمهارات الأخرى اللازمة لممارسة مسؤولياتهم في العمل الذي لديهم المعرفة من أجله ، يجب أن يمتلك أو يكتسب بشكل جماعي المعرفة والدراسة والمهارات الأخرى، حيث يجب أن ينخرط فقط في العمل الذي لديهم المعرفة .

تتم مهمة التدقيق المبرمجة بشكل عام على ثلاث مراحل:

مرحلة 1: يتم إرسال المراسلات إلى رئيس المكتب وإلى الهياكل.

مرحلة 2: تبدأ مرحلة التنفيذ (إعادة في الموقع) باجتماع افتتاحي وتنتهي بالاجتماع الختامي.

مرحلة3: تأخذ مرحلة إعداد التقارير بشكل تقرير التدقيق الداخلي الذي يعده هيكل المراجعة الداخلية الى الإدارة العاملة.

في الختام تعتمد مراحل مهمة لتحقيق الداخلي الذي بدأالاجتماع الافتتاحي إبلاغ النتائج من الجهات الخاضعة.

يمكن لميثاق التدقيق الداخلي القيام بذلك عند الضرورة تخضع للمراجعة بمبلدرة وحدة التدقيق وأصحاب مصلحة الآخرين في المكتب.

المبحث الثالث: القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية .

المطلب الأول: القوائم المالية ودورها في التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية.

الفرع1:

الفئات: تمثل حسابات الفئة 1 رأس مال وسائل التمويل المعتمدة.

فئة2: حسابات الأصول الثابتة تمثل جميع السلع.

فئة3: حسابات لجرد والمحل الجاري تمثل البضائع.

فئة4: تمثل حسابات الجهات الخارجية جميع الحقوق المكتسبة.

فئة5: الحسابات المالية جميع الأوراق المالية.

الفرع2: جرد حسابلت الشركة والمخزون.

يتم تقسيم الرصيد بعد المخزون حسب الرصيد من أجل التأسيس، يسمح المخزون المال للشركة بمعرفة تكوين التالية والمبالغ المتحققة على عملائها في كلمة واحدة.

المطلب الثاني: الميزانية العمومية للأصول والخصوم.

الفرع الأول: الميزانية العمومية للأصول.

الجدول01: الميزانية العمومية للأصول.

أصول	2020			2019
	مبالغ إجمالية	الاستهلاك والمخصصات	مبالغ صافية	صافية
أصول غير جارية				
الاستحواذ				
أصول غير ملمومة	138045000	99910200	34600	101321.74
أصول ثابت:				
الأرض	6080107200	/	6080107200	6080107200
البنايات	26684010892.11	45220895	218549623	2683334056.15
الممتلكات والمنشآت	5	173696710	1248996950	1607269599
والمعدات الأخرى	744226968606			
الأصول قيد التقدم:				
أصول مالية				
مساهمات أخرى				
عناوين أخرى				
الأصول والعروض	23440830903	17145400000	6292430903	6397620105
المالية الغير المتداولة				
الأصول الضريبية				
المؤجلة				
إجمالي الأصول الغير متداولة	3049134080135	28643548305	2762648597.30	281787604.54
أصول جارية	1118554175.92		1118554175.92	923605523.335
الزبائن	708882118.73	255284507.25	453597611	392250003
أصول متداولة أخرى	8658356.93	/	6658398.98	7087319.53
التوفر و ذات				
الاستخدامات والأصول				
المالية الأخرى	108245013.41	/	108245013	12155455300
صندوق التأمين	1470216194.24		1470216194	1740850635.31
إجمالي الممتلكات الحالية	3414555901.28	255284507	3159271394	3185348034.87
المجموع الكلي	6463689981.63	541769990	59219191.33	6017135639.41

المصدر: من إعداد الطالبة زروقي نور الهدىبمساعدة من المؤسسة

الفرع الثاني: الميزانية العمومية للخصوم.

الجدول02: الميزانية العمومية للخصوم.

/	2019	2020
صافي رأس المال:		
رأس المال الصادر	68.2388306230	10.2329746007
منحة الدولة		
حقوق الملكية الأخرى		
الأقساط والاحتياطات		
فرق التكافؤ		
الصافية	86.2205378	27.1155180
أرباح الأسهم الأخرى منجزة	23.990414272	89.1023861764
ارتباط بين الوحدات		
مجموع	77.338092588	26.3354762952
حقوق غير جارية:		
القروض والديون المالية	04.1018728092	24.1073283062
الضرائب		
ديون أخرى غير متداولة		
المخصصات والدخل المؤجلة	20.476691746	88.524164680
إجمالي خصوم غير جارية	24.1495419838	12.1597447743
خصوم جارية:		
الموردون والحسابات ذات صلة	16.231394021	63.133246206
الضرائب		
ديون أخرى	47.105802599	64.111973609
خزينة الخصوم	77.803593298	68.724489479
إجمالي خصوم جارية	40.1140789919	95.969709295
إجمالي الخصوم	41.6017135639	33.5921919991

المصدر: من إعداد الطالبة رقيق شيماء-بمساعدة من المؤسسة.

خلاصة الفصل:

تعتبر صيغة السكن الاجتماعي أو ما يعرف حاليا بالسكن العمومي الايجاري من بين أهم المواضيع التي خصصت لها الدولة إمكانيات مالية هامة ضمن برامجها وخططها التنموية الحاضرة والمستقبلية وذلك في سبيل تجسيد سياستها الرامية إلى القضاء على أزمة السكن بما يتناسب والدخل الفردي والقدرة الشرائية للطبقات الهشة من عديمي الدخل وذوي الدخل المحدود، لذا كان لزاما على الدولة أن تعهد بأمر تحقيق سياستها في هذا المجال إلى مؤسسات عمومية أثبتت نجاعتها في هذا الميدان ألا وهي دواوين الترقية والتسيير العقاري، هذه الأخيرة التي سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على المهمة الموكلة لها بهذا الخصوص، باعتبارها ابتداء صاحب مشروع منتدب من قبل الدولة لانجاز هذا النوع من الصيغ السك نية، وانتهاء فهي مفوضة لتسييرها .

الخـــــاتـمـــــة

الخـاتمـة:

بعد كل هذه الدراسة توصلنا إلى أن المؤسسات تواجه حاليا العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها غالبا يكون من أجل الحفاظ على بقائها

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة ولم يغب دور القوائم المالية عن عالم التسابق الدائم حول تقييم وتحسين أداء المؤسسات لان دقته وجودته هو الأساس الذي تبقى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة وبالتالي عملية اتخاذ وترشيد القرارات انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال حساب بعض المؤشرات والنسب المالية التي تكون أكثر دلالة ، وعليه فالقوائم المالية هي مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن إيصال أكبر قدر ممكن من المعلومات وتقديم صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي هي الأداة التي يتم عن طريقها توضيح نتائج المعاملات.

وتهدف القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، وملحق الكشوفات المالية إلى عرض صورة واضحة للمؤسسة من خلال الحرص على أن تكون هذه القوائم مقبولة لدى مستخدمها وتلبي كافة احتياجاتهم، وهنا تأتي أهمية القوائم المالية في ترشيد القرارات التي تعتمد في المقام الأول على مدى صحة البيانات التي تحتويها، وبالتالي فالقوائم المالية تعتبر المنتج النهائي للمحاسبة ووسيلة أساسية لنشر المعلومات المالية والمحاسبية إلى مختلف المهيرين سواء كانوا من داخل المؤسسة أو من خارجها ومن تحقيق الغاية التي تسعى إليه.

الإجابة على الفرضيات:

بالنسبة للفرضية الأولى: تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

بالنسبة للفرضية الثانية: يعتبر التشخيص المالي الحالة والواجهة والتحليل وضعية المؤسسة الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

- تعتبر القوائم المنبع الأساسي للمعلومات المالية وغير المالية لجميع ا أطراف غير المهتمة بها
- التشخيص المالي يعتبر من أهم الوسائل في المؤسسة الاقتصادية.
- إن الوضعية المالية للمؤسسة تعد ضرورية بدورها في التحكم في نشاط المؤسسة من جهة ونجاح استراتيجياتها من جهة أخرى.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات:

- محاولة معرفة دور القوائم المالية في التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية
- محاولة التعمق في عملية التشخيص المالي في المؤسسات.
- إنشاء مصلحات خاصة للتشخيص المالي.
- ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها.
- الاعتماد على تقنيات وأساليب تسيير الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الكتب:

1. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، 2005، ص35.
2. سمير مح.مد الشاهد وطارق عبد العال حماد، قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، اتحاد المصارف العربية، 2000، ص20 .
3. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص(05-25).
4. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية والمقارنة مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية- الجزء الأول، عرض القوائم المالية2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص73.
5. رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثانية، 2005، ص145.
6. طارق عبد العال حمادن ج1، موسوعة معايير المحاسبة-عرض القوائم المالية- مرجع سابق، ص(75-76).
7. يحي محمد ابو طالب، معايير التقاري ر الدولية نظرية المحاسبة وفقا لأحدث التعديلات التي تمت على المعايير الدولية، شركة، مرجع سابق، ص98.
8. عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، 164.
9. محمد محمود عبد ربه محمد، طريقك إلى البورصة، الدار الجامعة،الإسكندرية، مصر، 2000، ص132.
10. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص(274-275)
11. رضوان حلوة جنان، النموذج المحاسبي المعاصر من مبادئ إلى المعايير، مرجع سابق، ص146.
12. طارق عبد العال حماد، ج1، موسوعة معايير المحاسبة عرض القوائم المالية مرجع سابق، ص75-76.
13. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2009، ص20.
14. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 165.
15. مح.مد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص24-27.
16. حسين قاضي ومأمون حمدان، نظرية المحاسبة، مرجع سابق، ص(288-290).
17. طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية، الجزء الأول، مرجع سابق، ص71.
18. محمد سمير الصبان، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت،1991، ص45.
19. محمد صبري إبراهيم ندا وطارق عبد العال حماد وهاشم أحمد عطية، أساسيات المحاسبة، مطبعة دار السلام، مصر، 2006، ص20.

20. خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار الهومة، الجزائر،2010، ص 48-70.
21. أحمد نور، المحاسبة المالية، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفق للمعايير المحاسبية الدولية والمصرية، الدار الجامعية، مصر،2000، ص 312.
22. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2007.
23. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الج امعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

الأطروحات والمذكرات:

24. مذكرة من إعداد الطالب عبد الله إلياس- مذكرة دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية-تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير-جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم-سنة2018-2019، ص71.
25. أطروحة ن إعداد الطالبة بن فرج زوينة- أطروحة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعة النظرية وتحديات التطبيق- تخصص علوم الاقتصادية-جامعة فرحات عباس-سطيف- ص 100.

27. توفيق رفاع، " محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة"، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 42.
28. حسيب بهلول، " التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"، دراسة حالة مذابح الغرب ، رسالة ماجيستر، تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة، 2008، ص02.
29. قدور باشا سميرة- دور القوائم المالية في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة-تخصص تدقيق ومراقبة التسيير- جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم- سنة2018-2019، ص08-11.
30. وثائق من المؤسسة.